



PROVISIONAL

A/41/PV.36
17 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والثلاثين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الثلاثاء ، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد شودي (بنغلاديش)

شم : السيد العنسي (عمان)
(نائب الرئيس)

- اقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل : التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة [٨]
- تقديم المساعدة الطارئة الى السلفادور : مشروع قرار [١٤٥]
- استعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة [٢٨] (تابع)
- (أ) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
- (ب) مذكرة من الأمين العام

.../...

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

ض ١١٥٠ 86-64264/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٨ من جدول الاعمال (تابع)

اقرار جدول الاعمال وتنظيم العمل :

التقرير الثالث لمكتب الجمعية العامة (A/41/150/Add.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستهل الجمعية العامة أعمالها صباح اليوم بالنظر في التقرير الثالث للمكتب الوارد في الوثيقة
A/41/250/Add.2 .

يوصي المكتب في الفقرة ١ (أ) و (ب) بإدراج بند اضافي في جدول الاعمال
عنوانه "التسلح النووي الاسرائيلي" وبإحالته الى اللجنة الاولى .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على توصية المكتب ؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في الفقرة ٢ (أ) و (ب) يوصي
المكتب بإدراج بند اضافي في جدول الاعمال عنوانه "تقديم المساعدة الطارئة الى
السلفادور" وبالنظر فيه مباشرة في جلسة عامة .

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقر هذه التوصية ؟

تقرر ذلك

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفي رسالة مؤرخة في ١٣ تشرين
الاول/اكتوبر ١٩٨٦ (A/41/243) كتب مقدمو طلب ادراج ذلك البند على جدول الاعمال
راجين النظر فيه على سبيل الاولوية نظرا لطابعه الهام والعاجل .

وفي ضوء ما يتسم به هذا الطلب من طابع ملح ، هل لي أن أعتبر أن الجمعية
العامة تود النظر في هذا البند فورا قبل أن تواصل مناقشة البند ٣٨ المعنون
"استعراض كفاءة الأداء الاداري والمالي للأمم المتحدة" ؟

تقرر ذلك

البند ١٤٥ من جدول الاعمال

تقديم المساعدة الطارئة الى السلفادور : مشروع القرار A/41/L.4

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنظر الجمعية العامة الآن في

البند ١٤٥ من جدول الاعمال المعنون "تقديم المساعدة الطارئة الى السلفادور .
وفي هذا الصدد يجري الآن في قاعة الجمعية العامة توزيع مشروع القرار الوارد
في الوثيقة A/41/L.4 .

وأعطى الكلمة لممثل المكسيك الذي سيقدم مشروع القرار بوصفه رئيسا لمجموعة
امريكا اللاتينية .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : مرة

أخرى ، تدهام قوى الطبيعة المناوئة شعبا شقيقا . ففي يوم الجمعة الماضي الموافق
١٠ تشرين الاول/اكتوبر اجتاح السلفادور زلزال خطير أودي بحياة المئات وشرد الآلاف .
وأسفر علاوة على ذلك عن خسائر مادية جسيمة .

وفي الوقت الراهن حيث تمر السلفادور بمحنة تتهدى أصالة معدن الشعب في
مواجهة التحديات إذ يشبث أبناء السلفادور أن بمقدورهم تخطي الظروف العصيبة
والخروج منها أقوىاء فهم عاكفون الآن على انقاذ ضحاياهم وشرعوا بالفعل في إعادة
عاصمتهم والمناطق الأخرى التي لحق بها الدمار .

ولذا فإن وفدى الذي يتولى رئاسة مجموعة امريكا اللاتينية والكاريبى يتولسى
عرض مشروع القرار A/41/L.4 الخاص بتقديم المساعدة الطارئة الى السلفادور نيابة عن
الوفود التي شاركت في إعدادة وهي الأرجنتين ، اسبانيا ، اكوادور ، أوروغواي ،
البرازيل ، البرتغال ، بنما ، بوليفيا ، بيرو ، جزر البهاما ، الجمهورية
الدومينيكية ، السلفادور ، شيلي ، غواتيمالا ، غينيا الاستوائية ، فنزويلا ، كوبا ،
كوستاريكا ، كولومبيا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، هايتي ، هندوراس . ويعبر مشروع
القرار عن تضامن المجتمع الدولي مع السلفادور حكومة وشعبا ودعمه لها وتقديره
للدول والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تمد ذلك البلد بالفوت

العاجل . ويناشد مشروع القرار جميع الدول الاسهام بسخاء في جهود الاغاثة والإعمار في المناطق المنكوبة ، ويرجو من الامين العام تنسيق المساعدة متعددة الاطراف وان يحدد بالتشاور مع حكومة السلفادور الاحتياجات العاجلة والمتوسطة الاجل والطويلة الاجل للإسهام في ترميم المناطق المنكوبة .

وقد نزلت ببلدي في العام الماضي كارثة طبيعية ماثلة وتلقينا الدعم والمساعدة من المجتمع الدولي الممثل هنا . واليوم جاء دورنا لنحث الدول الاعضاء في هذه الجمعية على التعاون بنفس الاسلوب مع السلفادور حكومة وشعبا .

ونرجو ان يصبح مشروع القرار هذا أحد قرارات الجمعية العامة ، وأن يتضامن الجميع في تنفيذه . ومن ثم نشبت أن أحد المقاصد الاساسية للأمم المتحدة وهو تحقيق التعاون الدولي لحل مختلف المشاكل الدولية ، مثل المشاكل الناجمة عن الكوارث الطبيعية ، مازال ساريا . ونرجو أن نتمكن من اثبات أن التضامن الدولي والصدقة فيما بين الشعوب يسومان في أوقات الشدة فوق جميع الاعتبارات السياسية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هل لي ان اعتبر ان الجمعية

العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٢/٤١)

السيد بيومت (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود مرة أخرى أن أعرب في هذه الجمعية عن ألم حكومة الولايات المتحدة وشعبها وعن عميق تعاطفهما مع الرئيس دوارتي وحكومته وشعب السلفادور في مصابهم الاليم الناجم عن الزلزال الذي اجتاح بلدهم في نهاية الاسبوع الماضي . فقد لقي مئات من أبناء السلفادور مصرعهم وأصيب الآلاف وشردوا . أما الاضرار الجسيمة التي لحقت بالمستشفيات فتبعث على الاسى الشديد .

(السيد يومت ، الولايات
المتحدة الامريكية)

وقد كتب الرئيس ريفان الى الرئيس دوارتي يقول :
"أرجو أن تتقبلوا وعدنا بتقديم العون بكل ما نملك من وسائل . وقد
اصدرت توجيهاتي الى وكالات حكومة الولايات المتحدة بتوفير المساعدة اللازمة .
واني أعرف أنكم تبذلون قصاراكم لمساعدة أمتكم في هذه المحنة العصيبة" .
وكتب وزير الخارجية الامريكي الى وزير خارجية السلفادور يقول :
أود أن اطمئنكم الى أن حكومة الولايات المتحدة والشعب الامريكي
يقفان الى جانبكم . وسوف نبذل بالتاكيد كل ما في وسعنا لمساعدة الشعب
السلفادوري في هذه الشدة" .

وإنه لما يثلج الصدر أن يرى المرء المجتمع الدولي وقد تكاتف ثانية في مواجهة هذه الحاجة الانسانية الملحة . وتقوم الولايات المتحدة الآن ، الى جانب غيرها من الدول بتقديم المساعدة الى السلفادور ، في الوقت الذي تعمل فيه حكومة هذا البلد على مواجهة هذه الكارثة الكبيرة . ونحن نعمل على تقديم مليون دولار امريكي فوراً لمواجهة الاحتياجات الصحية . وقد قدمنا بالفعل ٤٠٠ ألف دولار امريكي للإغاثة العاجلة ، ونواصل العمل مع المجتمع الدولي في صرف هذه المبالغ . وسنطلب خلال هذا الاسبوع مبالغ اضافية ، فنحن عازمون على بذل كل ما هو ممكن لمساعدة شعب السلفادور الشجاع وحكومته لتجاوز آثار هذا الزلزال . ولا يخامرنا أدنى شك في أن السلفادور ستغلب على هذه المحنة كما تغلبت على محن كثيرة غيرها .

السيد ميلينديز (السلفادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن اعبر نيابة عن حكومة وشعب السلفادور عن بالغ شكرنا لتضامن ومساعدة المجتمع الدولي التي تقدم على صعيد شنائي ومتعدد الاطراف ، الى شعب السلفادور في هذه الفترة العصيبة التي تسببت فيها كارثة طبيعية . وبالمثل ، فإننا نشكر الامين العام على الاهتمام الذي أبداه وعلى تدابير الطوارئ التي اتخذها لمساعدة الضحايا السلفادوريين . كما أننا ممتنون للمساعدة التي قدمتها المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمساعدة التي قدمها بصفة شخصية من يسعون الى مساعدتنا على مواجهة هذه الحالة الصعبة في السلفادور .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بهذا ننتهي من نظر البند ١٤٥

من جدول الاعمال .

البند ٢٨ من جدول الاعمال (تابع)

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة .

(١) تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء

الاداري والمالي للأمم المتحدة ، (A/41/49)

(ب) مذكرة الامين العام ، (A/41/663)

السيد غاربا (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن وفد بلدي ينضم اليكم ، بياسادة الرئيس ، والى الآخرين في تقديم أعمق التعازي الى حكومة وشعب السلفادور على الزلزال المفجع الذي وقع مؤخرا وأودي بأرواح مئات من الضحايا . وأود أيضا أن أقدم تهاني حكومتي وتهاني الشخصية الى الأمين العام على تعيينه لفترة ثانية . وأود أن أشكر زميلي وصديقي الممثل الدائم للنرويج ، السفير توم فرالسين ، على الطريقة الممتازة الذي عرض بها تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ، وأود أيضا أن أشكر من خلاله جميع أعضاء فريق ال ١٨ على جهودهم الطيبة في إعداد التقرير . وبالطبع ، فإننا درمنا التقرير بعناية كما درمنا الى جانبه آراء الأمين العام الواردة في مذكرته بشأن هذا البند (A/41/603) .

ونحن جميعا على علم تام الآن بالازمة التي تواجه الامم المتحدة ، ونعترف أسبابها ، المباشرة وغير المباشرة على حد سواء . وليس المهم أن ينظر اليها على أنها أزمة مالية أو أزمة ثقة أو مصداقية ، فالمهم هو أنها منبثقة عن خلافات سياسية أساسية فيما بين الدول الاعضاء بشأن الأنشطة الجوهرية الواردة في الميزانية البرنامجية . وقد أدى هذا الى التوقف عن دفع الاشتراكات وما ترتب عليه من شكوك بشأن القدرة المالية للمنظمة في المدى القريب والمدى البعيد . ولذلك فإن قرار الجمعية بتشكيل فريق ال ١٨ الذي ننظر تقريره الآن ، جاء في الوقت المناسب .

ويضم التقرير في تقديرنا كثيرا من التوصيات المفيدة التي تصلح أساسا للتوصل الى اتفاق بشأن التحسينات الضرورية التي يجب إدخالها على أداء منظمتنا المالي والاداري . إلا أن بعض التوصيات الأخرى الواردة في التقرير تستدعي النظر فيها بعناية ليتسنى فهم أثارها . وعلى كل حال ، فإن المواضيع التي يتناولها التقرير حيوية للغاية ويتعين إتاحة وقت أكبر لدراستها دراسة مفصلة .

لقد تمكن أعضاء الفريق من الاتفاق بالإجماع على التوصيات التي تتناول الاجهزة الحكومية الدولية وأدائها لوظائفها ، وهيكل الامانة العامة ، والرمد والتقييم

والتفتيش ، وتنفيذ توصيات الفريق . كما اتفقوا بالإجماع على التوصيات الخاصة بالتدابير المتعلقة بالموظفين فيما عدا توصيتين - هما التوصية ٥٥ والتوصية ٥٧ - كما أنهم لم يستطيعوا التوصل الى اتفاق بشأن إجراءات التخطيط والميزنة . وبمسورة عامة ، فإن موقفنا من التوصيات التي أجمع أعضاء الفريق على الاتفاق بشأنها موقف ايجابي . ويمكنني القول بأن نيجيريا تؤيد هذه التوصيات من حيث المبدأ ، وان كنا نود أن نعرف كيف يرى الأمين العام تنفيذها .

وسوف نطلب في مرحلة لاحقة من النقاش إيضاحات وشرح أمثلة محددة ، ولكننا نكتفي الآن بإبداء ملاحظتنا العامة . فنحن نشعر بالقلق لخلو التقرير من التحليل المتعمق للمواضيع التي نظرها الفريق ، والتشديد الزائد على تخفيض المصروفات ، مما يجعلنا نعتقد أن الفريق كان مهتما بتخفيض الميزانية أكثر من اهتمامه بتحديد تدابير دائمة وناجعة لتحقيق تحسن ملموس في أداء منظماتنا . ونلاحظ أن الدراسة التي دعت اليها التوصية "٨" من التقرير تقتصر فقط على الاجهزة الحكومية الدولية التي تعمل في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ، ولا تشمل الاجهزة الحكومية الدولية التي تعمل في الميدان السياسي والميادين الأخرى . ولذلك فهناك حاجة الى توضيح أهداف الدراسة على نحو أفضل . ونحن لن نؤيد مثل هذه الدراسة إلا إذا كان هدفها تقوية وتميز دور الأمم المتحدة ، بل ومسؤوليتها في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأعضائها . ولن يكون بوسعنا تأييد أي استعراض لهذا القطاع يستهدف تحديد دور الأمم المتحدة ، في وقت يتضاءل فيه التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية .

ونحن نرحب بالتوصيات الداعية الى تخفيض عدد المؤتمرات وترشيده جدول أعمال الاجهزة الحكومية الدولية وأجهزتها الفرعية ، وتنظيم الإدارات ودمجها . فهذه التدابير ، بالإضافة الى التدابير الرامية الى تخفيض الوشائق والمنشورات تخفيضاً جوهرياً ، ستكون تدابير صحيحة إذا ما نفذت تنفيذاً سليماً . ولكن لا ينبغي لممثلحات "الترشيده" و "الدمج" و "التنظيم" أن تستخدم متاراً لإلغاء البرامج .

والتوصيات الخاصة بالتدابير المتعلقة بالموظفين تستحق تفحصا أعمق ، وسوف نشير بعض الاسئلة بشأنها في وقت لاحق . وفي اعتقادنا أنه يجب إحالة جميع التوصيات التي تمس الحقوق التي حصل عليها موظفو الأمم المتحدة ، كالراتب وغيره من الاستحقاقات ، الى لجنة الخدمة المدنية الدولية ، لأنها تنطوي كما هو واضح على مسائل قانونية وتعاقدية تتمتع اللجنة وحدها بالقدرة على معالجتها . ولا يجوز للجمعية أن تتخذ قرارها بهذا الشأن إلا بعد أن تقدم اللجنة آراءها .

وأود أن أتناول الفصل السادس من التقرير الذي يعالج اجراءات التخطيط والميزنة والذي لم يتمكن الفريق لسوء الحظ من التوصل الى اتفاق بشأنه . إن هذه المشكلة لاتزال من أعقد وأصعب المشاكل . ومع ذلك ، يجب ألا نتخلى عن الأمل في التوصل الى حل مقبول لها . وبوسعي أن أؤكد للجنة أننا مستعدون للتعاون مع الاعضاء الآخرين تعاوننا بناء أثناء المفاوضات التي يجب أن تتم خلال الاسابيع القادمة .

وأود أن أشير هنا الى الفقرة السادسة من مذكرة الأمين العام التي ورد فيها ما يلي :

"ورغم عدم التوصل الى اتفاق تام ، كان استكشاف الموضوع شاملا كما كان هناك اتفاق واضح على عدة نقاط رئيسية ، من بينها الحاجة الى أجهزة حكومية دولية محسنة تستطيع أن تعالج المسائل المتعلقة بالميزانية معالجة أدق ، واستمواب مشاركة الدول الاعضاء في وقت أبكر في العملية المتعلقة بالبرامج والميزانية ، وأهمية التخطيط البرنامجي والميزنة البرنامجية المنسقين ، والحاجة الى قيام الجمعية العامة في وقت مبكر بتحديد التوجيهات بشأن مستوى الموارد الذي يمكن في إطاره استيعاب النفقات في أثناء فترة السنتين . " (A/41/633 ، الفقرة ٦)

وورد في المذكرة أيضا :

"وبالطبع ، ينبغي المحافظة على سلطة الجمعية في تعيين حجم الميزانية ، وإقرار الأولويات ، وتوزيع المصروفات وفقا لما ينص عليه الميثاق . " (الفقرة ٧)

وردد الممثل الدائم للبرويج نفس الآراء أيضا حين تكلم أمام الجمعية يوم افتتاح هذه المناقشة بمفته رئيسا لفريق الثمانية عشر وبمفته أيضا ممثلا لبلاده . فقد أكد أن فريقه أدى أعماله على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق وأحكامه ، وذكر أيضا حين تكلم باسم حكومته :

"إن السلطة اللازمة للبت في محتوى ومستوى ميزانية الأمم المتحدة مناطة بالجمعية العامة ولجنتها الخامسة . واجراءات التصويت للبت في المسائل المتعلقة بأمور الميزانية راسخة للغاية . وأود أن أوضح بجلاء انه ، فيما يتعلق بوفدي ، فان أية آلية أو اجراءات جديدة ومحسنة للميزانية سيتعين وضعها على أساس الاحترام الكامل لمبادئ الميثاق وأحكامه وسلطة الجمعية العامة . " (A/41/PV.33 ، ص ٤٨)

ونحن نشارك تماما هذه الآراء ، ويرى وفدي أن الدول الأعضاء مجمعة بالفعل بشأنها ، ولكن القضية ليست مجرد ما إذا كان يتعين على الدول الأعضاء أو لا يتعين عليها أن تشارك من البداية في البرنامج وعملية الميزنة ، إذ ينبغي لها بالطبع أن تشارك . وإنما القضية الحقيقية هي ما إذا كانت الدول متشارك في هذا العمل على أساس الاحترام الكامل لمبدأ المساواة في السيادة . ونحن جميعا نعرف أنه كان هناك اختلاف امتد سنوات عدة بشأن محتوى الميزانية ومستواها ، وأن هذا الخلاف يرجع إلى حد كبير للخلاف السياسي بين الدول الأعضاء بشأن نطاق برنامج الأمم المتحدة الذي يرى العديد من الدول الأعضاء أنه مفيد . ولكن أضيف إلى المشكلة بعد جديد عندما ظهرت فكرة أن الدول الأعضاء التي تساهم بالجزء الرئيسي في الميزانية ينبغي أن يكون لها صوت أرجح في القرارات المتعلقة بمسائل الميزنة .

وبرغم أننا نلتزم صمتا بليفا إزاء هذا البعد من أبعاد المشكلة ، لا يستطيع أحد أن يتجاهل حقيقة أنه كان له دور كبير في عدم الاتفاق داخل فريق الثمانية عشر على اجراءات التخطيط والميزنة . ولا بد للحل المقبول أن يحافظ على ملطة الجمعية العامة وملاحيات الأمين العام فيما يتعلق بصياغة مقترحات الميزانية .

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد التزام حكومتي بتأييد جميع الجهود المادقة الرامية إلى تحسين أداء الأمم المتحدة . ونحن نعتقد أن المنظمة تقف على مشارف مرحلة انتقال قاسية . فالأمم المتحدة كالدول الممثلة فيها لا مفر من أن تتغير وتتكيف مع الظروف المتغيرة . ولكن لا توجد لذلك حلول سريعة . فالتغييرات التي ينبغي أن تحدث ، لا بد أن تتم على نحو متسق تماما مع أحكام الميثاق ؛ ولا يمكن فرض هذه التغييرات أو املاؤها من جانب أي دولة أو مجموعة من الدول الأعضاء ، بل ينبغي أن تنبثق عن اتفاق يتم بالتفاوض على نطاق واسع فيما بين جميع الدول الأعضاء . وهذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها استعادة صحة المنظمة على الوجه الأفضل مع الاستمرار في الوقت نفسه في الحفاظ على التوازن الدقيق القائم بين مصالح كافة الدول الأعضاء ، كبيرها وصغيرها ، كبرت مساهماتها أو صغرت .

ونحن نشق ياسيدي الرئيس بأنه في ظل توجيهكم وقيادتكم القديرة ، سنتمكن في الاسبوع القادمة من التوصل الى حل مقبول على هذا النحو . ويتعهد وفدي بالتعاون بشكل بئنا في هذا المسمى .

السيد صلاح (الأردن) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشار أميننا العام ، يوم الجمعة الماضي ، الى الكوارث التي تصنعها الطبيعة والكوارث التي يصنعها الانسان . ولقد أصاب السلفادور خلال عطلة نهاية الاسبوع زلزال أدى الى خسائر فادحة في الارواح والممتلكات . ونحن نعبر عن تعاطفنا مع المصابين وعن عميق أسفنا وعزائنا الصادق لوفد السلفادور .

ويوم الجمعة الماضي ، أعدنا أيضا أن نؤدي واجب انتخاب السفير خافيير بيريز دي كوييار بالتزكية لمدة ثانية أمينا عاما للأمم المتحدة . ونحن نتوجه اليه بالتهنئة على العمل الذي أداه بكفاءة ونتمنى له كل نجاح وصحة جيدة في فترة ولايته الثانية .

لقد إكتسب البند المعروض علينا أهمية ومغزى خاصين وستترتب آثار بعيدة المدى على الطريقة التي نعالجها بها . كما نعالج تقرير فريق الثمانية عشر ومذكرة الأمين العام (A/41/663) المؤرخة في ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ . ولذا فإن الأردن يعالج هذه المسألة بمرونة وبصدر مفتوح وبروح من التعاون .

وقبل أن أبدي بعض الملاحظات العامة بشأن التقرير ، أود أن أستطرد وأصف بايجاز المناخ الذي أحاط بمسألة الازمة التي تواجه منظمنا . فقد كان النقد الموجه للأمم المتحدة في تصاعد مستمر ، وبرغم ارتفاع بعض الاصوات البئنا بضرورة تعزيز المنظمة ، فقد اندلعت حملة ترمي الى تقويض سلطة الامم المتحدة ومصداقيتها . ولم يوقف تلك الحملة غير الدورة الاربعة للجمعية العامة ، تلك الدورة التذكارية التي جرى التعبير فيها على أعلى مستوى للسلطة عن الايمان بالامم المتحدة ومقاصدها ومبادئها . وفي هذا المناخ الأكثر صحة ، كان من الايسر الموافقة على انشاء فريق الثمانية عشر لتحديد التدابير اللازمة لمزيد من تحسين كفاءة الاداء الاداري والمالي

للأمم المتحدة . ولا بد أن يكون نبراسنا في مداولاتنا الحالية هو استمرار مناخ الثقة في الأمم المتحدة وفي العمل المتمدد الأطراف وضرورة تحسين الأداء المالي والإداري لمنظمتنا .

ولم تكن مهمة فريق الثمانية عشر بالمهمة اليسيرة نظرا لضيق الوقت وتعقيد المواضيع والقضايا المعروضة عليه . وإن تقارب الآراء حول معظم هذه المواضيع ليشهد على العمل الممتاز الذي قام به الخبراء الذين يتمتعون بأعلى المؤهلات والنزاهة والذين يمثلون مختلف المناطق الجغرافية ذات الآراء المتباينة . وكان عمل الفريق أقرب ما يكون إلى تمثيل الإرادة الجماعية للدول الأعضاء ، وذلك أمر غير قليل ، ويستحق عليه رئيس الفريق توم فرالسن مغير الخرويج ، أسمى تقديرنا وشكرنا .

وسوف يشير الأردن تساؤلات محددة وتعليقات معينة بالنسبة لعدد من التوصيات خلال بحث التقرير في اللجنة الخامسة . ولذا ينبغي السماح بوقت كاف في اللجنة لهذا الغرض . أما في هذه المرحلة فنود أن نتقدم ببعض الملاحظات .

أولا ، يوافق وفدي ، على معظم التوصيات ونحن مستعدون لتأييدها . غير أننا نحتاج الى بحث بعضها بمزيد من التعمق بهدف توضيح الغرض منها . ونود أن نتعرف على الافكار والحجج والاسس المنطقية المستندة اليها .

ثانيا ، تحتاج بضع التوصيات ، كالتوصيتين ٢٥ و ٢٦ الى اجراء دراسات اضافية او استعراضات متعمقة . وقد حددت فترة زمنية للإنتهاء من إعداد هذه الدراسات وتقديمها . وستتناول هذه الدراسات في بعض الحالات منظومة الأمم المتحدة بأسرها ، وهذه مهمة ضخمة . وقد بذلت محاولات في الماضي ولكن يبدو أننا ما زلنا نواجه نفس الحالة . ويأمل المرء في أن يكون غرض هذه الدراسات والاستعراضات ونتيجتها النهائية ايجابيين ومشجعين . فهذه قضية نبيلة وأساسية لتحسين منظومة الأمم المتحدة . ونحن نسلم بأنه ينبغي أيضا في هذا السياق دراسة دور الدول الاعضاء وأثر ذلك الدور على إتجاه واداء هيئات الأمم المتحدة ومنظماتها .

ثالثا ، تطالب كثير من التوصيات بدمج بعض الادارات وخفض الموظفين في ادارات معينة وترشيد أنشطة بعضها وإلغاء البعض الآخر . وينطبق ذلك بصفة خاصة على الفروع بآء وجيم ودال من الفصل ثالثا . ونحن نجد مزايا كثيرة في العديد من هذه التوصيات ، خاصة بالنظر الى نمو الأنشطة التي تظلع بها المنظمة ، والحاجات المتغيرة لدولها الاعضاء ، وقدرة الأمم المتحدة على تلبية هذه الحاجات . غير أنه توجد حالات محددة ينبغي أن تخضع لمزيد من الدراسة ، مثل التوصية ٢٢ التي تعالج برامج المساعدة الاقتصادية الخاصة .

رابعا ، يتناول الفصل خامسا الرمد والتقييم والتفتيش . ونحن نلاحظ أن التوصيات الواردة فيه تقتصر على وحدة التفتيش المشتركة . وكنا نظن أن التقييم والرمد يعدان جزءا لا يتجزأ من عمل كل ادارة وينفذان بصورة متملة على نحو يسمح باجراء التكييفات اللازمة للبرامج والمشاريع أو بإنهائها أو بإعادة توزيعها : فهذه عملية لها تأثير مباشر على الميزانية البرنامجية .

خامسا ، لقد قيل وكتب الكثير عن الموظفين . ونحن نعلق أهمية كبرى على مسائل الموظفين لاننا نتعامل هنا مع العنصر البشري ولاننا نتحدث عن أكبر عنصر في الميزانية . ويستشهد حكمننا في هذا الصدد بعدد من المعايير هي : الحفاظ على نوعية الموظفين ونزاهتهم وكفايتهم والارتقاء بها ؛ ومراعاة قدر أكبر من التوزيع الجغرافي العادل ؛ وعدم ممارسة الدول الاعضاء للضغط ؛ وتوفير ظروف عمل تنافسية تجتذب وتحافظ على أفضل العناصر ؛ وخفض الموظفين وإعادة توزيعهم على نحو يسمح بإدخال دماء جديدة وشابة الى المنظمة . ووفدي مستعد في هذا الصدد لتأييد التوصية ١٥ ، ونحن نتطلع الى خطة منسقة وتدرجية يقدمها الأمين العام .

سادسا ، كان الافتقار الى التنسيق سببا في أوجه قصور وتبديد كثيرة . ويصدق ذلك على المقر كما يصدق على الميدان . وقد بذلت محاولات في الماضي ويقترح التقرير بذل محاولات أخرى لاصلاح هذه الأوضاع . ويأسف المرء لملاحظة ان التنسيق لم يتحسن بعد انجاز المحاولات الرامية الى إعادة تنظيم منظومة الامم المتحدة ، وبعد انشاء منصب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، مع أوجه قصوره ، وبعد تعيين منسقين مقيمين في الميدان . ويبدو أن العكس هو الصحيح . ويرجع أحد الاسباب الرئيسية لهذه الحالة المتردية الى الموقف الذي تتخذه الدول الاعضاء نفسها . إذ نسمح نحن الحكومات أو ممثلونا في الهيئات التشريعية المختلفة لمنظومة الامم المتحدة بتضخم الادارات والمكاتب الميدانية بل ونشجعه ، أو نطالب بأن ينفذ جهاز أو منظمة ما أنشطة معينة تدخل بالفعل في نطاق اختصاص هيئة أخرى . ويمكن أن تكون كيفية معالجة هذه الظاهرة جزءا من الدراما المتعمقة التي يدعو الفريق الى اجرائها .

كانت تلك بعض الملاحظات العامة بشأن عدد من توصيات الفريق . وفيما يتعلق بالتوصيات المتعلقة باليات التخطيط والميزنة ، سيتعاون وفدي مع الوفود الأخرى للتوصل الى توافق في الآراء بشأنها . فعملية الميزنة بالغة الأهمية . ويبدو أن هناك إلتقاء في وجهات النظر بشأن عدد من المسائل ، منها مشاركة الدول الاعضاء في عملية اتخاذ القرارات ؛ والالتزام بالقواعد والاجراءات التي وضعتها الجمعية العامة بشأن

الاولويات ، وتحسين الالية الحكومية الدولية ، واهمية التخطيط البرنامجي والميزنة البرنامجية المنسقين . وينبغي تعميق هذا الالتقاء في وجهات النظر حتى يتسنى اتخاذ اجراءات عملية والتوصل الى اتفاق عام بشأن فحوى الميزانية ومستواها . ونحن ندرك الاسباب السياسية الكامنة وراء المواقف المختلفة ، ولكننا ندرك أيضا ان بعض الانشطة التي تظلع بها منظمات الامم المتحدة سيظل لها مبررها ما دامت تعبر عن عجز المجتمع الدولي عن معالجة الصراعات والمشاكل الاساسية .

إن الاردن من الدول الاعضاء الصغيرة في هذه المنظمة . ونتعمم ، شأننا شأن سائر البلدان الصغيرة والمتوسطة ، ان يمدق اعتقادنا في أن اسهامنا الشامل في إطار الامم المتحدة لا يقاس بقدرتنا على الدفع ، بل يقاس بما هو أهم كثيرا ، وهو مدى ايماننا بالميثاق وتمكننا بمبادئه ومقاصده والتزامنا بالعمل الجماعي ورغبتنا المخلصة في المشاركة في تحسين كفاءة منظماتنا وأهميتها .

وأخيرا ينبغي أن نفكر في أسلوب لتنفيذ توصياتنا وأن نتفق عليه . وكما قال الأمين العام ينبغي :

"تحقيق الوضوح لا بشأن المطلوب عمله فحسب بل أيضا بشأن طريقة

وتوقيت إنجازه على أفضل وجه . " (A/41/663 ، الفقرة ٤)

السيد ويجيورديني (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في

مستهل كلمتي ، أود أن أضف صوتي الى أصوات العديد من زملائي الذين أعربوا من هذه المنمة عن تعاطفهم مع حكومة وشعب السلفادور وعن عزائهما لهما في ساعة محنتهما . ويحدونا أمل صادق في أن يتمكننا قريبا ، بجهودهما المقترنة بمساعدة المجتمع الدولي ، من إعادة تعمير بلدهما . وتؤيد سري لانكا القرار الذي اعتمده الجمعية العامة منذ قليل .

كما اغتنم هذه الفرصة لأقدم للسيد خافيير بيريز دي كوييار تهاني سري لانكا وأطيب تمنياتها بمناسبة إعادة تعيينه كأمين عام . إن حكمته وخبرته ستكون رميدا عظيما للمنظمة في هذه المرحلة الحرجة والحاسمة في تطورها . وإن موقفه البناء

ونوجه المتزن من الازمة الحالية في الامم المتحدة يبعثان الامل في قلوبنا ، ويتمهد
وفدي بأن يقدم له دعمنا الكامل في السنوات المقبلة .
وفي حين يهدف تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي ننظر
فيه الآن الى استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة ، فلا يشك احد في أن
التهديد الحقيقي لاستمرار الامم المتحدة ، بل ولوجودها ذاته ، ينبع من عوامل سياسية
تزيد من خطورة هذه الازمة.

وكان التأكيد مجدداً على الالتزام بالأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها ومقاصدها على لسان رؤساء الوفود في المناقشة العامة التي اختتمت في الاسبوع الماضي متزناً ويتسم بالنزعة العملية . وهذه النزعة العملية أفضل على المدى البعيد من الاحتفالات الحماسية بالأمم المتحدة التي يمكن اذا ما افترقت الى الواقعية أن تتحول الى رشاء للمنظمة .

ومن المسلم به عموماً ان أداء الأمم المتحدة على المستويين الإداري والمالي في حاجة الى اصلاح . ولذا فاننا نرحب بتقرير فريق الثمانية عشر الرفيع المستوى الذي قدمه السفير فرانسيس ميثال النرويج كأساس هام لإيمان الفكر في النواحي الإدارية والمالية التي لا بد أن نشارك فيها جميعاً مهما كان حجم مساهمة دولنا في ميزانية الأمم المتحدة فنحن جميعاً نشارك في نفقات المنظمة كل حسب قدراته المالية على النحو الذي تحدده الجمعية ، ومن هذه المساهمات ينبع ايماننا بالمساواة في السيادة بين جميع الدول الاعضاء ورفضنا القوي للفكرة القائلة بأن بعض الدول تستحق "مساواة أكثر" من الآخرين بحكم انها تدفع أكثر . وفي نظمنا السياسية داخل بلادنا لا يتمتع الاغنياء بحق تصويت أكثر من الفقراء . ونود أن تتبع الأمم المتحدة هذا الاسلوب أيضاً . ولهذا لا بد أن تتخذ القرارات الخاصة بتحسين الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة على نحو جماعي بعد دراسة متأنية لتقرير الخبراء .

ويستحق الخبراء الثمانية عشر شكرنا على ما بذلوه من جهد وخاصة بالنظر الى كبر حجم مهمتهم والوقت المحدود الذي كان متاحاً لانتهاؤها منها . ويتضمن تقريرهم وصفات عديدة لعلاج المنظمة المريضة ، ولكن طريقة تقديم هذه الوصفات بجرعات مناسبة وبالنسب الملائمة لم تحدد بعد . وستكون مهمة الجمعية واللجنة الخامسة تحديد ذلك بمناسبة مع مراعاة ألا يؤدي العلاج الى مزيد من الضرر لعمل المنظمة . والعلاج الذي قد يفيء في المدى القصير في معالجة الاعراض الواضحة ، قد يؤدي على المدى البعيد الى ضرر أكبر بمحة المنظمة وفعاليتها .

ومن الواضح أنه يتمذر التعليق على جميع التوصيات التي وردت في التقرير فيسي هذا البيان القصير . ومع ذلك اسبحوا لي بأن أورد بعض الملاحظات الموجزة .

تتناول التوصيات المحددة الواردة في الفصل الثاني في الفرع ألف من التقرير (الملحق رقم ٤٩ (A/41/49)) عددا من الاقتراحات المتعلقة بإجراء تغييرات في الأجهزة الحكومية الدولية للأمم المتحدة ، بعضها يمكن تنفيذه بغير مزيد من التأخير إذا ما وافقت الجمعية . ويمكن لسري لانكا بالتأكيد أن تؤيد معظم هذه الاقتراحات . ولكن ينبغي أن نضع في اعتبارنا ألا تضر أية تغييرات تقترح بأهداف اقتصادية وسياسية هامة أو برامج تقوم بها هذه الأجهزة الحكومية الدولية . ولا شك أن بإمكاننا ترشيح أداء كثير من هيئات الأمم المتحدة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجان الرئيسية ولكن ينبغي ألا نصيبها بالعجز سواء بزيادة أعبائها أو تخفيض مواردها إلى الحد الذي يلغي فعاليتها .

وفي حين تحتاج أمانة الأمم المتحدة بالتأكيد إلى إعادة التنظيم ، لا يجوز أن تؤدي قراراتنا النهائية بالنسبة للمجلسين الثالث والرابع من التقرير إلى إزالة الشح إلى الحد الذي يؤثر تأثيرا ضارا على العضلات والأعصاب . ويجب أن تبقى نوعية الموظفين والتزامهم وكفاءتهم على مستوى عال إذا كان للأمانة أن ترقى إلى مستوى الآمال الكبار التي نعلقها عليها جميعا . ويجب أن تبقى المرتبات وشروط العمل على مستوى من الجاذبية يكفي لكي يجتذب أفضل المواهب الدولية ويحافظ عليها . وأن رعاية هيئة من الموظفين لديها إحساس قوي بالتفاني والولاء كموظفين مدنيين دوليين غير متحيزين ، مع مراعاة التوازن الجغرافي ، سيسهم إلى حد كبير في كفاءة الإدارة في الأمم المتحدة ، وسيكون من المفيد فيما يتعلق بالفصل الرابع من التقرير أن نعلم آراء من سيتأثرون به مباشرة وهم موظفو الأمم المتحدة .

وتشكل التوصيات الواردة في الفصل السادس والخامسة بإجراءات التخطيط والميزنة في كثير من جوانبها الصعوبة الكبرى في التوصل إلى اتفاق . وكما نرى ، فإن فريق الثمانية عشر ذاته لم يتفق اتفاقا كاملا فيما يتعلق بما أورده في الفصل السادس . ومع ذلك فإننا نشيد بفريق الثمانية عشر للطريقة الجادة والواقعية التي عالج بها ماتصور أنه جوانب نقص وقصور في أداء هذه المنظمة . والشئ الوحيد

المتوقع بعد أربعين عاما من العمل هو أن هذه المنظمة ينبغي أن تتوافق من جديد مع حقائق المشاكل والمواقف الراهنة التي تؤثر على المنظمة . وليس هناك شك في أن بعض الاجراءات الحالية لا تتسق مع تطلعات عدد كبير من الدول التي انضمت الى هذه المنظمة على مدى الاربعين عاما الماضية . ونلاحظ أن الدول الاعضاء لا تتاح لها الفرصة الكافية لبدء رأيها في حجم الميزانية أو تقسيم الموارد على برامج الأمم المتحدة . ومن ثم ، فهناك حاجة ماسة الى وضع ترتيبات عملية لوضع ميزانية تكون سليمة من الناحية المالية وتعكس الالتزامات . ويجب أن يكون لكل الاعضاء دور في صياغة تلك الترتيبات . وتشكل مسألة السعي للحصول على أكبر قدر ممكن من التأييد ، إن لم يكن الاجماع ، بشأن مستوى ومحتوى الميزانية والمناهج الخاصة بتقرير الاولويات وتنفيذها في كثير من الجوانب ، لب المشكلة . ويحتاج تحسين آليات التخطيط والميزنة الحالية الى مزيد من البحث ، ويوفر تقرير الثمانية عشر في الفصل السادس نقطة انطلاق يعرض فيها ثلاثة نهج مختلفة . وكما أعلن رئيس الفريق لابد أن تستند أي آليات واجراءات جديدة ومحسنة للميزنة على الاحترام الكامل لمبادئ واحكام الميثاق وسلطة الجمعية العامة ولجنتها الخامسة .

ويرى وفدي أن هناك ميزة في استعراض احكام المادة ١٩ من الميثاق ربما بغية تخفيض فترة السماح بالنسبة للمتأخرات ، وان كان ذلك لم يرد في التقرير . وسوف يساعدنا في المدى القصير الالتزام بالمادة ١٧ بدرجة أكبر والدفع الغوري للانصبه المقررة .

وإننا جميعا ، بطرقنا المختلفة ، نود أن نجني أفضل عائد ممكن من المساهمات المالية التي نقدمها للأمم المتحدة . واذ كنا نسعى الى تحسين الجهاز المالي والاداري ، فليقم ذلك التحسين على التزام مشترك بالميثاق وليس باتباع سبيل العمل الانفرادي الذي قد يبدو في بعض الاحيان جذابا وخاصة بالنسبة لمن يتمتعون بالقوة المالية والنفوذ السياسي .

إننا جميعا ، في التحليل الأخير وكما قال وفدنا من قبل ، مساهمون في منشأة من أجل التعاون الدولي ، وبالنسبة لسري لانكا ، كما هو الحال بالنسبة لجميع الدول الأعضاء سواء سلموا بذلك أم لا ، فإن العائد من الاستثمار لا يمكن أن يحصى وبالمثل ، بالنسبة للناميبيين والفلسطينيين وأبناء جنوب أفريقيا - الذين يناضلون من أجل الحرية والاستقلال تبقى الأمم المتحدة المحفل الرئيسي الذي تتابع فيه هذه الشعوب الجهود الدولية للحصول على حقوقها . وماتزال الأمم المتحدة بالنسبة للدول المستقلة الصغيرة هي المنظمة المركزية التي تساعد في الحفاظ على السيادة الوطنية والاستقلال وتوفر الأمان من التدخل الخارجي .

السيد ألبان (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود ، بالنيابة عن حكومة ووفد بلادي ، وبالاصالة عن نفسي ، أن أعرب لشعب وحكومة السلفادور عن تضامنا ، وأتقدم بتعازينا العميقة لما لحق بالسلفادور من خسارة فادحة فسي الارواح وضرر مادي بالغ من جراء الاحداث المؤسفة التي وقعت خلال الايام القليلة الماضية عندما داهمت قوى الطبيعة عاصمة ذلك البلد الشقيق . ونحن على ثقة من أن المجتمع الدولي سيستجيب فوراً وبسخاء لاي طلب للمساعدة . وقد شاركت بلادي - من جانبها - مشاركة فورية في الجهود الرامية الى التلطيف من حدة هذا الموقف المحزن ، وتسهيل عملية اعادة البناء .

منذ سنة مضت ، شكلت الجمعية العامة بموجب القرار ٢٢٧/٤٠ ، فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ، بالمطابقة التامة لمبادئ الميثاق وأهدافه ، للاسهام في البحث عن حلول من شأنها أن تؤدي - في المدى الطويل - الى اصلاح الحالة التي وصلت الى مرحلة من مراحل الازمات الخطيرة .

لقد قيل عن حق ، ان حالة الطوارئ الراهنة ، ليست هي الازمة الاولى من نوعها التي واجهتها منظماتنا ، لكنها ، بلا شك ، الازمة الاخطر في تاريخنا . فهناك سجل قديم كامل حافل بتقاعس العديد من الدول الاعضاء - وبعض منها من الاعضاء الدائمين بمجلس الامن - عن الالتزام بالمادة ١٧ من الميثاق ويجب أن نضيف الى هذا السجل ذلك المقرر الذي ، اتخذ دون سابق انذار ، من قبل بلد كان ينتقد فيما مضى نقدا لاذعا اولئك الذين لا يلتزمون بأحكام الميثاق - بالنكوص عن التزاماته التي ارتبط بها بموجب اتفاقات دولية .

وهنا ، من الاهمية بمكان التذكير بالحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بهدف ضرورة قبول الدول الاعضاء للأنصبة المقررة عليها - تماشياً مع الممارسات الدستورية واجراءات الجمعية العامة - بوصفها التزامات ناجمة عن معاهدة بمقتضى الميثاق ، ومثل هذه الامور لا يمكن أن تكون مشروطة بأية عوامل داخلية .

لقد تسببت هذه الظروف في ضرر بالغ ، ولا يمكن معالجة هذا الضرر على نحو مرضي مالم تعالج الاسباب الاساسية ، وهي اسباب ، كما هو معروف جيدا ، ذات طابع سياسي بالدرجة الاولى . وقد كان من المشجع أن نرى أن الغالبية العظمى من القادة السياسيين الذين تكلموا في الجمعية العامة أكدوا من جديد التزامهم بالتمديدية وبالامم المتحدة ، وأعربوا عن تأييدهم القوي للإصلاحات الادارية والمالية والتنظيمية وفيما يتعلق بهذه النقطة ، يود وفد بلادي أن يعرب عن شكره لفريق الخبراء على الطريقة البارعة التي أنجز بها المهمة الصعبة التي عهدت بها اليه الجمعية العامة . ان ملاحظات ذلك الفريق وتوصياته وتحليلاته تشكل فعلا نهجا واقميا للتغيير ، بغية التغلب على المشكلات المالية والمؤسسية الخطيرة التي تواجه المنظمة في المدى الطويل .

يشاطر وفد بلادي الروح والرغبة اللذين اهتدى بهما فريق الخبراء الـ ١٨ في عمله ، على أساس احترام المبادئ المنصوص عليها في الميثاق - بغية تحسين أداء المنظمة وجعلها محفلا فعلا للتعاون الشامل ، وتوفير آلية فعالة للمجتمع الدولي ، ومحفل يمكن أن تجتمع فيه البلدان على قدم المساواة للتوفيق بين مصالحها وأعمالها على الصعيد السياسي والاقتصادية والاجتماعية .

تلقي مذكرة الأمين العام المؤرخة ١ تشرين الاول/اكتوبر (A/41/663) بشأن تقرير فريق الخبراء ، المزيد من الضوء على هذه المناقشة ويجب أن تكون موضع اتفاق بين الدول الاعضاء . والأمين العام يستحق تقديرنا وتأييدنا التام . فهو قد اتخذ زمام مبادرات شجاعة ، وعلى المجتمع الدولي أن يعزز المنظمة العالمية . فمنظمتنا - على نطاق واسع - أفضل أداة لصون السلم والامن . ونحن ندرك الجهود الكبيرة المبذولة من أجل التعاون في مجالات عديدة والدور الحيوي الذي يجب أن تظلم به هذه المنظمة في المستقبل . ولا يجب تقويض عمل المنظمة أو الإقلال من هيبتها بسبب الافتقار الى قاعدة مالية صلبة أو نتيجة للتخصيم غير السليم للموارد المتاحة .

يتضمن تقرير فريق الخبراء ٧١ توصية تشير ، بصفة عامة ، الى تحسين الاداء الاداري والمالي للمنظمة . وهي تهتم بنهج حكيم لاهداف البرنامج ، ومزيد من الاستخدام الرشيد للموارد البشرية ، وتبسيط الهياكل وأصاليب العمل .

ومن الاهمية بمكان أن نذكر الجمعية بأن الفريق قد شكّل من أجل تحديد التدابير والحلول السياسية التي من شأنها - على المدى المتوسط وال المدى الطويل - أن تواجه المشاكل التي تعترض المنظمة ، فعلى المدى المتوسط ، اتخذت هذه المشاكل شكل أزمة مالية حادة . ومن المشاكل التي كنا نأمل أن يجد الفريق حلا لها مشكلة اجمالي مقدار الميزانية العادية للمنظمة ومضمونها البرنامجي ، والتحديد الاستنسابي لنفقات المنظمة ، وتسديد الانصبة في موعدها . إلا أن الفريق - للأسف - لم يتمكن من التوصل الى اتفاق تام بشأن هذه الموضوعات ذات الاهمية الحيوية بالنسبة للمنظمة ، ولم يتقدم بتوصيات بالاجماع بشأنها .

إن العمل الذي قام به فريق الخبراء بشأن أمور أخرى كثيرة متعلقة بـاداء المنظمة يشكل اسهاما قيما وعنصرا هاما في العملية غير العادية لترشيد الاجراءات واعادة احيائها ، وهي أمور توليها جميع البلدان أولوية كبرى .

ووفد بلادي يؤيد - بصفة عامة - المقترحات المقدمة من قبل فريق الـ ١٨ ، لكنه غير مستعد لتأييد كل توصية من التوصيات تفصيلا وعلى حدة . إذ أن بعض التوصيات قد صيغت بصورة غامضة للغاية ، بل الواقع أن هناك توصيات تناقض بعضها البعض . وبالإضافة الى ذلك ، توجد بعض المقترحات لم يقدم لها تبرير ملائم ، بل انها ، اذا ما اعتمدت ، قد تؤدي الى إحداث مشاكل جديدة .

لذلك يتعين على الجمعية العامة أن تمتنع عن اتخاذ قرار متسرع لأنه لن يكون لمثل ذلك القرار من نتيجة إلا إرجاء معالجة المشاكل الموجودة حالياً ، أو زيادة تفاقمها وإحداث مشاكل جديدة .

لهذه الأسباب ، يعتقد وفد بلدي أنه لا بد من إجراء دراسة مفصلة لتوصيات هذا الفريق في المحفل الذي خصته الجمعية العامة لمعالجة هذه المسائل المتخصصة ، أي في اللجنة الخامسة ، دون أن ينطوي ذلك على أي تشكيك في الاتفاقات الواضحة الموجودة في فريق الـ ١٨ . وينبغي أن تجرى الدراسة في تلك اللجنة لكي تحدد ، بوضوح أكثر ، نوايا الفريق لتصحيح أوجه القصور المشار إليها ولوضع توصيات في صيغة أكثر ملاءمة للتنفيذ ، وبالإمام مناسب بما سيترتب عليها من نتائج .

وفي تلك العملية ، ينبغي للجنة الخامسة ، وللجمعية العامة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار ضرورة احترام أحكام الميثاق باخلاص لا من حيث المساواة في السيادة بين الدول ومسؤولياتها والتزاماتها في المجال الإداري والمالي فحسب ، بل وفيما يخص مسؤوليات وسلطات الأمين العام التي لا يمكن إنكارها باعتباره أكبر مسؤول إداري في المنظمة . وفي هذا السياق ، نود أن نعرب عن بعض الشكوك فيما يتعلق بصياغة التوصية ١٠ .

وينبغي للجنة الخامسة أيضاً أن تأخذ في الاعتبار ما لبعض توصيات الفريق من آثار على منظومة الأمم المتحدة ، فلن يكون من صالح المنظمة أو ما يسمى بمنظومة الأمم المتحدة أن تعمل ، دون توخي الحذر التام ، بطريقة ضارة ومتعجلة للغاية ، في محاولة لتحقيق المزيد من التنسيق .

وفي الختام ، أود أن أذكر السادة ممثلي الدول بالكلمات التالية التي وردت على لسان الدكتور فرخيليو باركو ، رئيس جمهورية كولومبيا ، في خطابه أمام الجمعية العامة يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر :

"لا بد أن يتولد الأمل مرة أخرى ويلهم أعمال المجتمع الدولي . ولا بد للمنظمة أن تتكيف مع رؤيا العالم المختلف الذي نأمل فيه ، وهو عالم مختلف

بدرجة كبيرة عن عالم مؤسسي المنظمة في مان فرانسيكو . ويتطلب تحقيق ذلك أن نعمل في أربعة مجالات على الأقل .

"لابد للأمم المتحدة أن تضع قائمة أولويات محدودة ، وأن تعزز هذه الأولويات وتنفذها على أعلى درجة من الخبرة والفعالية .

"إن الأمين العام ، الذي يتصرف باسم الدول الكبيرة والمتوسطة الحجم والصغيرة على السواء ، لابد أن تتاح له الوسائل الضرورية والتأييد بغية اضطلاعهم بمهمته الحساسة على أكمل وجه ...

"وفيما يتعلق بالتكاليف المالية للمنظمة فمتى اتضحت مقاصدها فإنه لابد لجميع الدول الاعضاء ، بما في ذلك أفقرها ، أن تتحملها بصورة أكثر سخاء . تلك هي الطريقة الوحيدة التي يمكننا بها أن نبرهن على التزامنا .

"لقد تمكنا حتى الآن من تحاشي وقوع محرقة عالمية أخرى . ان الوعي بالفقر وعدم المساواة لابد أن يؤدي الى القضاء عليهما بنفس القوة التي رفضنا بها الحرب . لقد آن الاوان لأن نشن حربا على الاجحاف وعدم المساواة .

وإذا قررنا أن نفعل فان ذلك سيستغرقنا أقل من أربعين سنة وسنكون قد وطننا أركان السلم" . (A/41/PV.18 ، ص ١٢)

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن مسألة

كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة ، وهي موضوع استعراضنا بمقتضى البند ٢٨ من جدول الاعمال ، لم تنشأ بين عشية وضحاها . فجزورها ضاربة في العمق ، وقد استغرقت عملية إنبات براعم مشكلة الاعسار المالي سنوات طويلة . وبالرغم من التحذيرات الجادة التي صدرت عن الأمين العام بهيريز دي كويبيار ، ومناشداته وجهوده التي لا تكل ، طفت الازمة المالية التي نبتت الى السطح خلال العام الاخير من ولايته الاولى . وكان ظهورها على نحو جعل من الحتمي بالنسبة لنا جميعا أن نعترف بالخطر الذي باتت تشكله على نمو الأمم المتحدة في المستقبل ، إن لم يكن على بقائها ذاته ، وأن نفكر في سبل للعلاج الفوري وفي الاصلاحات على المدى المتوسط والمدى الطويل .

ونحن نشعر بالطمأنينة لأن تجديد ولاية الامين العام لفترة خمسة أعوام أخرى ، يعتبر بداية مشرقة لحل المشاكل المالية التي تواجه هذه الهيئة العالمية بفعالية وشجاعة ، ويبشر بإعادة إنعاشها . وإن وفد بلدي ليهنئ الامين العام بيريز دي كوييار على تجديد ولايته ، ويؤكد له تعاوننا الكامل معه في إنجاز المهام الجسام التي تنتظره .

وليس من قبيل المبالغة القول أنه على ضوء الظروف التي تعمل فيها ١٥٩ دولة معا تحت مظلة منظمة دولية هي الامم المتحدة يخيم عليها ظل الدولتين العظميين الرئيسيتين ، يعتبر تمكن تلك الدول جميعا من العمل معا أمرا من قبيل المعجزات ولضمان نمو الامم المتحدة في المستقبل ، باعتبارها محط أمل البشرية في بلوغ عالم أفضل ، رغم أوجه قصورها ، التي هي مجرد انعكاس أوجه القصور في المجتمع العالمي ذاته ، ينبغي لنا أن ننظر اليها بتفاؤل ، وأن نعتبرها ، إن كان لنا أن نأخذ بتعبير فولتير ، أفضل منظمة دولية ممكنة في أفضل عالم ممكن .

ومن قبيل المفارقة ، أنه بدلا من أن نواصل اليوم الانشغال بالقضايا الحيوية للسلام والامن الدوليين ، فإننا نناقش أزمة مالية تهدد بقاء هذه الهيئة الفريدة . وفي مناسبة الذكرى الأربعين لإنشاء الامم المتحدة ، أكدت الدول الاعضاء مجددا ايمانها بمقاصد هذه المنظمة وكررت التزامها بمبادئها . كما سلم المجتمع الدولي بالحاجة الى تعزيز هذه الهيئة العالمية حتى يمكن أن تصبح بحق أداة للتعاون السلمي .

لهذه الاسباب أيدت الجمعية العامة بالاجماع مبادرة اليابان التي جاءت في وقتها من أجل انشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . ومنذ ذلك الحين ، بدأت عمليتا التفكير والتقييم ، بحيوية متجددة داخل المنظمة وخارجها على حد سواء بشأن دورها وعملها في المستقبل . ونحن نرحب بهذا باعتباره علامة على حيوية المجتمع الدولي وعلى الالتزام العالمي بالامم المتحدة .

لقد حدد الأمين العام بوضوح ، في تقريره المتصل بعمل المنظمة ، أن تقاعس بعض الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتهم المالية التي ينص عليها الميثاق هو السبب المباشر لهذه الأزمة المالية . واسترعى انتباهنا إلى ضرورة بحث الأسباب الجذرية للأزمة ، التي وصفها بأنها "ذات طبيعة سياسية في المقام الأول" (A/41/1 ، الفقرة ١٤) ومن الواضح ، أن المنظمة ستواجه مشكلة مالية عندما تقرر دولة من الدول الأعضاء تجد نفسها على خلاف مع برنامج أقرته الأمم المتحدة ، الامتناع عن سداد جزء من اشتراكها المقرر . إن ممارسة الامتناع عن سداد الاشتراك المقرر تمثل انتهاكا للالتزامات التعاهدية التي تقع على الدول الأعضاء بموجب الميثاق . كما أنها تقوّض عملية الميزنة وتهدد السلامة المالية للمنظمة .

وقد أضفت الأزمة المالية الحالية طابعا ملحا جديدا يقتضى ضرورة الاصلاح في الأمم المتحدة . وبإستطاعتنا أن نحول الأزمة إلى فرصة وحافز للعمل إذا ما استجبتنا لها بحكمة وبعد نظر . وينبغي لنا ألاّ نسمح للمعوقات المالية الحالية في المنظمة بأن تحوّل انتباهنا عن الاهداف الحقيقية وطويلة الأجل للإصلاح ، كما يتعين ألاّ نسمح لها بأن تحوّل أنظارنا عن التغييرات التي ينبغي لنا أن نسعى لإحداثها في هذه المنظمة .

فبالرغم من كل أوجه القصور ، تجسد هذه المنظمة أسمى القيم التي تتشاطرهما البشرية . ومن أهم ركائزها عالميتها ، وتنوعها ، وتقاليدتها القائمة على المساواة الديمقراطية . وينبغي لاية عملية تغيير واصلاح أن تُبقي على تقاليد الانفتاح ، والمشاركة على قدم مساواة ، واحترام الاجراءات الديمقراطية للمنظمة لا أن تقوّضها . إذ يجب أن نحمي دور الأمم المتحدة الجوهرى كمحفّل مستقل لتعزيز التعاون السلمى بين كل الدول الاعضاء ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها ، ومهما كانت معتقداتها السياسية أو الايديولوجية ، حتى تتمكن المنظمة من أن تظل تزداد ثراء وحيوية مما تضمه من تنوع للآراء ووجهات النظر .

إننا مدركون لوجود الحاجة الى تحسين الكفاءة الادارية والمالية للمنظمة . إلا أنه لا يجب المساس ، في غمار هذه العملية ، بقدرتها على تقديم الخدمات والمساعدات الاساسية للدول الاعضاء ، لا سيما البلدان النامية ، ولا ينبغي السماح بتقليص دورها الرئيسى في تعزيز التعاون متعدد الاطراف كما كرمه الميثاق . فالهدف الاساسى للاملاح ينبغي أن يكون تعزيز فعالية المنظمة ، وزيادة قدرتها على الاستجابة للحاجات المتغيرة والتحديات التي لا تكف عن الظهور في عصرنا .

يجب أن يكون أي جهد لتحسين الاداء الادارى والمالى للأمم المتحدة في إطار هذه الاهداف والمعالم العريضة . ومن المسلم به ، على نطاق واسع ، أن الآليات الحكومية الدولية تكافرت عبر السنوات ، مما نتج عنه بالتالى نشوء هياكل جديدة في الامانة . وقد أدى هذا في بعض الاحيان الى تداخل أو ازدواج الاختصاصات مما يؤشر على نحو عكسى على الكفاءة العامة للامانة .

وقد قام الفريق الرفيع المستوى باستعراض واسع النطاق لتلك المشاكل الادارية والمالية ، وتقدم بتوصيات هامة بعيدة المدى تمس كل جوانب عمل الأمم المتحدة تقريبا . وأنا أزجي تهنئتي الى السيد فرالسن ممثل النرويج ، رئيس الفريق ، على قيادته الماهرة والقديرة ، كما أهنئ غيره من أعضاء الفريق الذين عملوا باجتهاد وتفان بالغين لانجاز المهمة الصعبة التي أنيطت بالفريق في الوقت القصير الذي أتيح لهم .

وتستحق توصيات الفريق استجابة إيجابية ، إذ أنها ، إذا ما نُفذ معظمها ، ستكون لها آثار ومترتبات بعيدة المدى بالنسبة للأمم المتحدة . ومن ثم ، فمن الضروري أن نتفحص كل تلك التوصيات بعناية ودقة متناهيتين . وفي قيامنا بهذا يجب أن نستشهد بمعيار واحد بما فيه خير المنظمة ككل .

ومن الجليّ أن القرارات التي متمد في هذه الجمعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند اعتمادها الطبيعة المتباينة لمختلف التوصيات . وقد قدم الفريق ثلاثة أنواع من التوصيات . أولا ، تلك التي تدعو إلى اتخاذ اجراءات محددة ، كاجراء تعديلات في هياكل حكومية دولية معينة أو في الامانة ؛ وثانيا ، تلك التي تتسم بسمة أكثر عمومية وتدعو إلى تبسيط اجراءات مختلف الاجهزة وتحقيق انسيابيتها أو تعزيز أو تحسين كفاءتها ؛ وثالثا ، تلك التي تدعو إلى إجراء استعراض لمجالات واسعة من أنشطة الأمم المتحدة . مثل القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وفي النهاية ، لم يتمكن الفريق في بعض المجالات من صياغة توصيات متفق عليها ، وفي البعض الآخر ، لم يتمكن من تقديم أية تعليقات ، ربما بسبب ضغط الوقت .

ومن الواضح أن جميع التوصيات لا تمكن معالجتها بنفس الطريقة . ومن الممكن تماما أن يكون البعض الذي يدعو منها إلى اتخاذ اجراءات محددة قد آن أو ان اتخاذ مقررات بشأنه في هذه الدورة ، بعد إجراء تحليل واستعراض متأنين لامكانية تطبيقه عمليا ومدى اتساقه مع الولايات والاولويات الحكومية الدولية . ومن ناحية أخرى ، ينبغي دراسة التوصيات ذات الطبيعة الأكثر عمومية التي تدعو إلى تبسيط وانسيابية الاجراءات وما إلى ذلك لا في هذه الجمعية فحسب ، بل ومن جانب الأمين العام ، دراسة مستفيضة قبل اتخاذ مقررات محددة بشأنها . وحيثما طالب الفريق باجراء استعراضات واسعة ، سيستتبع ذلك نهجا شاملا ومتسقا ، حتى تسفر نتائج الاستعراضات عن تحقيق تحسن واضح بدلا من أن تؤدي إلى تفاقم أوجه قصور قائمة .

ويرى وفدي أنه من الأهمية القصوى بمكان أن تكون عملية الإصلاح الناجمة عن هذه الاستعراضات متسقة ومنظمة ومتتابعة . ونحن نتفق اتفاقا كاملا مع ملاحظة الأمين العام

في مذكرته (A/41/663) بأنه ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار بشكل تام العلاقات المتبادلة والهامة فيما بين التدابير المختلفة . وعلى وجه الخصوص ، هناك علاقة مباشرة بين الأجهزة الحكومية الدولية وحجم الامانة ، وتكوينها ، وعملها . وأية تعديلات تدخل على أي منها يتعين أن تسير جنباً الى جنب مع التغييرات التي تدخل على غيرها . ولقد كنا نفضل في هذا السياق أن يكون أمامنا تقرير مفصل من الامانة يطرح رؤيتها لتوصيات فريق الـ ١٨ ، وكيف يمكن تنفيذها بطريقة عملية وذات مغزى إذا ما أقرتها الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بعملية الميزنة ، نلاحظ أن الفريق لم يتمكن من التوصل الى توصيات متفق عليها . ونرى أنه من الحيوي بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة أن تكون أية تغييرات تدخل على الآليات والاجراءات بغية تحقيق اتفاق أوسع بشأن مسائل الميزنة ، متسقة تمام الاتساق مع الميثاق . وفي هذا المجال ، يجب احترام ملطات الجمعية العامة احتراماً كاملاً . ومن المهم أيضاً الحفاظ على التوازن الضروري بين قدرة الأمين العام على تقديم المقترحات ، والمسؤولية الحكومية الدولية عن استعراض ميزانية المنظمة . ويجب ألا يهدر السعي لإيجاد آليات وعمليات جديدة الخبرة القيمة التي اكتسبتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق على مرّ السنين .

وفي المجال السياسي ، يرى وفدي أنه ينبغي أن يهدف الاستعراض الى تعزيز قدرة الامم المتحدة على استبصار النزاعات التي يحتمل نشوبها والمشاكل التي يمكن أن تظهر حتى تتمكن من اتخاذ الاجراء المناسب . وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار تماما المقترحات التي طرحها الأمين العام ، فضلا عن تلك التي تدارسها مجلس الامن خلال السنوات القليلة الماضية .

أما فيما يتعلق بالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، فسيكون من الضروري أن تستوعب بدقة دروس الماضي ، لا سيما تلك التي ترتبت على إعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي التي بدأت عام ١٩٧٥ . فتبسيط هياكل الامانة والهياكل الحكومية

الدولية وتحقيق انسيابيتها في هذا الميدان أمر ينبغي النظر فيه ، على أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى وضع تقسيم واضح للمسؤوليات بين مختلف المحافل ، كاللجنة الثانية ، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وغيرها .

وهناك حاجة واضحة في القطاع الاداري للتقليل من النفقات الادارية وذلك حتى يمكن تخصيص أكبر قدر من الموارد للأنشطة المضمونية . ولسوء الحظ ، لم يقدم الفريق الرفيع المستوى أية توصيات ملموسة في هذا المجال . ولقد كنا أحرىء بأن نرحب بمبادئ توجيهية أكثر وضوحا تستهدف تحسين الكفاءة ، وخفض النفقات كتحديد معيار مرجعي أو رقم مستهدف للنفقات الادارية كنسبة من إجمالي الميزانية العامة .

وفيما يتعلق بالموظفين ، يتفق وفدي تماما مع الرأي الذي أعرب عنه الأمين العام ومفاده أن الأمم المتحدة يجب أن تستمر في اجتذاب موظفين على أعلى مستوى من الكفاءة بغية إنجاز مهامها بفعالية . وينبغي إيلاء الاعتبار الأعلى للجدارة في توظيف الموظفين والاحتفاظ بهم ، كما يجب أن تؤخذ في الاعتبار الحاجة الى معاملة انسانية ومنصفة عند تنفيذ أية تخفيضات . وعلاوة على ذلك ، فإن أية صيغة لاجراء تخفيضات في الموظفين ينبغي أن تسمح بقدر من المرونة في تحديد الاعداد والنسب المثوية . وفي هذا المجال ، أكثر من أي مجال آخر ينبغي إيلاء الاحترام الكامل لاختصاصات الأمين العام بوصفه الموظف الاداري الأعلى بموجب الميثاق .

وفي ميدان الخدمات المشتركة نرى مجالا كبيرا لادخال التحسينات ، وخفض التكاليف ، دون أن يؤثر ذلك على نوعية الخدمات التي تقدم للدول الاعضاء . وفي هذا المجال ، يمكن إجراء استعراض للنفقات القياسية التي وضعت قبل فترة طويلة أن يؤتسي شامرا ايجابية ، ضمن ما يمكن اتخاذه من تدابير أخرى .

هناك العديد من المجالات الهامة التي تؤثر على فعالية الامانة والالية الحكومية الدولية لم يتطرق اليها الفريق الرفيع المستوى . ومن اهم المسائل في هذا الصدد ما تعلق بجدول الانصبه المقررة والذي ، تشير خبراتنا الى انه ينبغي تناوله في اية عملية شاملة تستهدف جعل الامم المتحدة أكثر فعالية وأكثر قوة من الناحية المالية .

ونحن اذ نشعر في عملية الاصلاح الهامة واعادة تنشيط الامم المتحدة هذه ، يجب ان نبقي في اعتبارنا دوما الاهمية التاريخية لهذا المعنى . ويجب الا ننسى ثمن الاخفاق . ولا ينبغي لنا ان نسمح للصعوبات المالية او السياسية المؤقتة ان تتغلب علينا . كما ينبغي ان نضع نصب أعيننا الهدف الاساسي المتمثل في اعادة بناء الامم المتحدة كمنظمة سليمة ونشطة قادرة على الاستجابة لمختلف تحديات عصرنا . وبامكاني ان اؤكد للجمعية ان وفد باكستان قد عقد العزم على العمل بهذه الروح البناءة مع الوفود الاخرى ، تحقيقا لهذا الهدف . واني على ثقة من اننا سننجح سويا .

وقبل ان اختتم كلمتي ، اسحوا لي ان اعرب ، باسم باكستان حكومة وشعبا ، عن عميق تعاطفنا وتعازينا لحكومة السلفادور وشعبها للاحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا وادت الى وقوع خسائر فادحة في الارواح والممتلكات . وتؤيد باكستان في هذا الصدد تأييدا كاملا القرار الذي اعتمده الجمعية العامة صباح اليوم .

السيد لي ليوي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : في مستهل

كلمتي ، يود وفد الصين ان يضم صوته الى الوفود الاخرى معبرا عن تعاطفه العميق وعزائه للسلفادور حكومة وشعبا للزلزال الذي اصابها .

تنظر الدورة الحالية للجمعية العامة في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى لامتعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للامم المتحدة . ولقد استمعنا الى تقديم ذلك على لسان رئيس الفريق . واعربت الوفود عن مختلف وجهات نظرها وتعليقاتها على التقرير . وتعتبر هذه علامة مشجعة لانها توضح مدى اهتمام الدول

الاعضاء بهذه القضية الهامة . ووفد الصين أيضا يعلق أهمية كبرى على التقرير ويعتبره بداية هامة لعملية الإصلاح في الأمم المتحدة . وعند تقييم هذا التقرير ، لا ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار التغييرات والتطورات المستمرة في الساحة الدولية خلال الأعوام الأربعين الماضية فحسب ، بل وينبغي لنا أيضا أن نعي التحديات الأكثر تعقيدا التي قد تواجهها هذه المنظمة خلال السنوات المقبلة ، وبالتالي الحاجة إلى أمم متحدة أقوى وأكثر كفاءة حتى تتمكن من مواجهة تلك التحديات .

تمر الأمم المتحدة الآن بمنعطف حرج في تاريخها . وقد نتوصل إلى تقييم منصف لجوانب النجاح والفشل في عمل المنظمة إلا عندما ندرس القضية موضوعيا وبمنظور تاريخي .

بالمقارنة إلى ما كان عليه الوضع قبل أربعين عاما ، تعمل الأمم المتحدة اليوم بعالمية أكبر وحيوية أقوى إعلاء لمقاصد الميثاق ومبادئه . وهذه خطوة عملاقة حقا إلى الأمام في مسيرة الأمم المتحدة ، والسبب الأساسي لاستمراريتها . ولذلك ، فإن مهمتنا اليوم هي أن نحمي هذا الاتجاه التقدمي ونعزز ونحوه إلى زخم لتحسين المنظمة من أجل تمييز دورها بشكل أكبر بدلا من اتخاذ نهج سلبي تجاه المنظمة من شأنه أن يعوق ويضعف وظائفها ومطلقاتها .

من أهم المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة مبدأ المساواة بين جميع الدول بغض النظر عن حجمها ، وهو الأساس الذي أنشئت عليه المنظمة . ولن تكون فعالية المنظمة دائمة وعادلة إلا إذا انبنت على المساواة الشاملة بين جميع الدول الأعضاء . وأساسا ، تكمن ميزة الأمم المتحدة ، على وجه الدقة ، في حقيقة أن جميع الدول ، غنية أو فقيرة ، كبيرة أو صغيرة ، تتمتع بحقوق متكافئة . ولا ينبغي لنا أن نؤكد هذا المبدأ فحسب بل وأن نسمى أيضا إلى اعلاسه . فلا يمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا أكمل إلا عندما يتحرر الضعفاء من الأقوياء ، ويحظى الصغار باحترام الكبار . هل يمكن أن يوطأ مبدأ حقوق الإنسان بالأقدام وتحل محله أفكار مثل "شراء الحقوق بالمال" ، أو

"المزيد من المال يعني المزيد من الحقوق" ، أو "عدم الحصول على مزيد من الحقوق يعني التوقف عن دفع مزيد من المال" الامر الذي يحول الامم المتحدة الى كيان تجاري لا يُحكم فيه على الامور بمعيار قيمها بل بمعيار المال ، وبالتالي يهتز الصرح العظيم الذي بناه املنا ويتزلزل من اساسه . يجب ان نفهم ان الامم المتحدة التي عُهد اليها بمهمة تاريخية نبيلة لم تنبئ مطلقا على المال منذ نشأتها .

ونظرا لان الامم المتحدة تجتمع فيها ايدولوجيات وقوى مختلفة تعكس التنوع الكبير في عالم اليوم ، ما من شك في ان الصراعات حول المصالح والخلافات في الآراء ستظل تظهر . وكما يتحقق السلام العالمي والتعاون والتنمية ، لا بد ان نكون متمتعين بالحمافة والنزعة الى تعايش سلمي يتجاوز الايدولوجيات والمصالح الضيقة . وليس هناك من خيار آخر . وميثاق الامم المتحدة ينص على ان الدول الاعضاء تتمتع بحقوق معينة ، من ناحية ، وعليها التزامات معينة ، من ناحية اخرى . وبذا ، لا ينبغي لاية دولة ان تحاول فرض ارادتها على غيرها ناهيك عن اتخاذ اجراءات بالارادة المنفردة . إن الارادة السياسية المصممة على العمل على هذا الاساس ، هي وحدها التي ستتمكننا من بناء الثقة المتبادلة والتفاهم من اجل تعاون واسع النطاق . وسعيا الى هذه الغاية ، يجب ان تعمل جميع الدول الاعضاء على التوصل الى توافق في الآراء فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية ، واذا ما تعذر التوصل الى حلول وسط ، تعين عليها العمل ، رغم ذلك ، وفقا للقواعد والاجراءات الديمقراطية المنصوص عليها في الميثاق . إذ لا يحق لعدد قليل من الدول ان يسيء استخدام حقوقه ولا ينبغي السماح بما تقوم به تلك القلة من أعمال لاعاقبة مصالح الجميع ، لان ذلك لن يساعد على تعزيز دور المنظمة وفعاليتها بل على العكس ، سوف يصيبها بالعجز .

إن الازمة الراهنة التي تواجه الامم المتحدة ناجمة عن النقص المالي والعجز السياسي . وبينما لا ينبغي إغفال أي من الاثنين ، نجد ان العامل الاخير هو الاكثـر أهمية . وأية وصفة تمكن المنظمة من التغلب على الازمة الحالية لا بد من ان نجدها من خلال ممارسة الدول الاعضاء للنقد الذاتي وان نستمد منها من الاصلاحات .

ويرى وفد الصين أنه طالما استلهمت جميع الدول الاعضاء المبدأ السابق وأبنت
إخلاصها وتعاونت تعاوننا كاملا وبدأت من تلقاء نفسها بقطع الالتزامات على نفسها
والقيام بعمل حقيقي ، سيصبح في مقدورنا أن نحول الازمة الراهنة الى فرصة تَعيد
بتحول جديد نحو الافضل لتمكين الأمم المتحدة من السير على الطريق نحو كمال أكبر* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد العنسي (عمان) .

وانطلاقاً من هذه الروح يقدر الوفد الصين عمل فريق الثمانية عشر ويؤيد العديد من تدابير الاصلاح المقترحة في توصيات الفريق . والواقع إن بالامم المتحدة مجالات للتبذير الشديد ، ذلك أن كثرة الوثائق والاجتماعات لم ترهق طاقاتنا المالية فحسب بل قوضت أيضا جهودنا الرامية الى تحسين كفاءة الاداء . وقد أصبح اصلاح الهيئات الحكومية الدولية أمراً حتمياً . فالامانة العامة متخمة . وينبغي معالجة تداخل الادارات والمكاتب واكتظاظها بالموظفين .

ويبدي الوفد الصيني تفهما ازاء عجز فريق الخبراء عن الاتفاق بشأن بعض الامتنتاجات والتوصيات الواردة في التقرير وفي رأينا أن تلك الاختلافات تتعلق بأمور تمس المبدأ والجوهر . وتوخي الخبراء نهجا حذرا في احالة تلك المسائل الى الجمعية العامة ينم عن ادراكهم للمسؤولية ولا يسع الوفد الصين أن يتفق مع بعض التوصيات في التقرير . فعلى سبيل المثال يدعو الاقتراح (١) في الفصل السادس الى البت في شؤون الميزانية على أساس توافق الآراء وهو أمر يساء استخدامه ويتحول الى ما يشبه حق النقض . ونحن نؤيد الجهود الرامية الى تحقيق توافق الآراء ولكن لا يسعنا أن نوافق على الغاء الاجراءات الديمقراطية الحالية المنصوص عليها في الميثاق فيما يتعلق بهذا التوافق في الآراء . وفي التقرير أيضا ، تعكس التوصيتان ٥٥ و ٥٧ مختلف المقترحات فيما يتعلق بالنسبة بين الموظفين المعيينين تعيينا محدد المدة والموظفين الدائمين في الامم المتحدة . ونحن نرى أن مسألة فترة شغل الوظيفة أمر أكدته قرارات الجمعية العامة من قبل وينبغي عدم تغييره . أما عن المجالات الاخرى التي تناولها التقرير والتي تحتاج الى التحسين أو الى مزيد من الايضاح فسوف نعلق عليها بالتفصيل في جلسات أخرى تخص لهذا الغرض .

ولهذه المناقشة حول المسائل المتعلقة بالميزانية وتقرير فريق الخبراء لها تأثير مباشر على نجاح أو فشل اصلاحات الامم المتحدة إذ أنها ترمي توجه المنظمة وحقوق جميع الدول الاعضاء والتغييرات الواجب ادخالها مستقبلا على هيكل المؤسسة ونظامها . وانطلاقاً من روح تأييد كل الاصلاحات الرشيدة والحذر والواقعية سيعمل الوفد الصيني

بالتعاون مع الوفود الأخرى على أن تكون أول خطوة تتخذها الأمم المتحدة صوب الإصلاحات خطوة سليمة .

السيد هوكه (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الإنكليزية) : يود وفدي أن يضم صوته إلى من سبقوه في الاعراب عن عميق التعاطف مع شعب السلفادور وأن يتقدم له بخالص العزاء فيما مني به من خسائر بشرية فادحة وأضرار مادية جسيمة من جراء الزلزال الأخير .

في الدورة التذكارية التي شهدت الاحتفال بمرور أربعين عاما على انشاء الأمم المتحدة ، أكد رؤساء الدول والحكومات مجددا ولاء دولهم لأهداف ومبادئ المنظمة . وأعلن بوضوح أنه لا غنى عن الأمم المتحدة ونظام تعدد الأطراف لصون وتعزيز السلم والأمن الدوليين ، بل إن العالم يحتاج الأمم المتحدة ، يحتاج منظمة قوية وفعالة تسهم في درء خطر الجحيم النووي وانهاء سباق التسلح على الأرض ومنع انتشاره في الفضاء الخارجي . وقد أبرزت أولوية هذه المسائل الحيوية التي تواجه البشرية والتي أصبحت في عصر الذرة والفضاء مسائل مصيرية تتعلق ببقاء الإنسان ، في لقاء أرفع ممثلين للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في ريكيافيك ، وستظل على جدول الأعمال إلى أن تجري تسويتها .

أما ما يقتضيه الأمر منا فهو أن نعزز في الأمم المتحدة سياسة بناء وانشاء تحالف عالمي يقوم على الواقعية ورجاحة الفكر . وشمة ضرورة ملحة لأن تتغلب الأمم المتحدة على الظلم الاجتماعي والاقتصادي والفقر والجوع وأن تكفل أعمال حقوق الإنسان وتقضي على القهر والاستغلال . واليوم تشتد حاجتنا ، أكثر من أي وقت مضى ، إلى الأمم المتحدة بوصفها مركزا للحوار والتفاهم والتعاون . وذلك هو الموقف المعلن من جانب الجمهورية الديمقراطية الألمانية .

ويتابع بلدي عن كثب ما تظلع به المنظمة العالمية من أنشطة واسعة النطاق يقدرها حق التقدير وتلقى المطالبة بتعزيز كفاءة أداؤها كامل تأييدنا . بيد أنه من غير المتصور ولا المقبول على الإطلاق أن يتعرض الأساس المادي والمالي لأنشطة المنظمة

بأسرها للخطر بسبب تدابير تتخذها احدى الدول الاعضاء من جانب واحد بذريعة أن ثمة قصورا في كفاءة الاداء في الميدانين الاداري والمالي . أما الهدف المنشود من وراء تلك الذريعة فهو أن تتخلى المنظمة عن النظر في مهامها الرئيسية بل وأيضا ممارسة نوع من الابتزاز السياسي . ويرى وفدي على سبيل المثال أنه من غير المرضي ألا يعتمد في الدورة التذكارية في العام الماضي سوى مقرر واحد يتعلق باستعراض كفاءة الأنشطة الادارية والمالية وأنه لم يصدر اعلان سياسي استغرق اعداده فترة طويلة واتفقت حوله الآراء الى حد كبير للغاية .

ومع ذلك أيد وفدي وأثنى على انشاء فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى . وكنا نتوقع أن يتمخض استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة عن بيانات جوهرية وتقييم مستفيض فيما يتعلق بأداء ونتاجية الامم المتحدة من الناحية الفعلية وأن يوفر بيانات عن الاستخدام الفعال لمواردها وينتهي الى توصيات محددة لتعزيز الامم المتحدة ، ولم تخب آمالنا في هذا الصدد .

ويدل التقرير المقدم من فريق الثمانية عشر على ضخامة العمل الذي اضطلع به الخبراء الحكوميون الدوليون بروح تنم عن ادراك المسؤولية . ففي وقت قصير نسبيا نهضوا بعبء ثقيل وتقدموا بعدد كبير من الحلول الواقعية والبارزة الرامية الى تعزيز كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة . ونود أن نزجي جزيل الشكر للخبراء وللسفير فرالسن رئيس الفريق ولكل من ساعدهم من مؤسسات وأشخاص وفي مقدمتهم الأمين العام الذي تعاون معه الخبراء تعاوننا وثيقا في أداء عملهم الرائع .

وأود أن أشدد على أن وفد الجمهورية الديمقراطية الالمانية يعتبر التقرير المقدم من فريق الـ ١٨ مفيدا جدا ويؤيد معظم التوصيات الواردة فيه ، فهي تتفق مع مبادئ ميثاق الامم المتحدة ومقاصده والقرارات الرئيسية التي اتخذتها الجمعية العامة .

ويمكن للجمعية العامة أن تعتمد على الفور التوصيات المتعلقة بترشيح المؤتمرات والوثائق ، أو تجنب الازدواجية في العمل وتداخل بنود جدول الاعمال ، أو تبسيط الهياكل ، أو تخفيض عدد الموظفين ، بعد أن تنظر اللجنة الخامسة في اماليب تنفيذ هذه التوصيات وتأمين سيطرة الاجهزة الحكومية الدولية ذات الصلة سيطرة تامة عليها . ومترك هذه التدابير اثرا مواتيا من حيث تحسين جدوى الاتفاق وتجعل من تخفيض الميزانية امرا ممكنا .

وتشتمل بعض التوصيات على اقتراحات هامة لحل بعض المشاكل ، إلا أنها تتطلب مزيدا من الدرامة المفصلة . فعلى سبيل المثال ، ترحب الجمهورية الديمقراطية الالمانية بالتوصية القائلة إنه ينبغي أن تدرس هيئة حكومية دولية ، تعينها الجمعية العامة ، كيف يمكن زيادة كفاءة الاجهزة العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اجراء تعديلات هيكلية وتنظيمية فيها . وينبغي أيضا أن تدرس تلك الهيئات فائدة وجدوى التوصية الخاصة بدمج ادارة شؤون الانشطة التنفيذية والتمويلية في برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وتحسين تنسيق التعاون فيما بين الاجهزة والمنظمات العاملة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، داخل منظومة الامم المتحدة .

وبالاضافة الى هذا ، يجب أن يقال إن هناك درجة كبيرة من الاتفاق العام بشأن اجراءات التخطيط والميزنة . وبالنسبة للنموذج الثلاثة المقترحة ، يزيد عدد النقاط التي نتفق عليها على عدد النقاط التي لا نتفق عليها ، ولكن لا يمكن تجاهل هذه الاختلافات بالطبع .

إن وفد بلدي ، شأنه شأن الوفود الاخرى ، يرى أنه يتعين تعزيز مسؤوليـة الجمعية العامة في تحديد حجم الميزانية وتحديد الاولويات وتمويل أنشطة معينة .

وينبغي أن يذكر بوضوح أن الموارد الحقيقية المتاحة والاولويات التي تحددها الدول الاعضاء مجتمعة يجب أن تؤخذ في الاعتبار بدرجة أكبر من ذي قبل .
لذلك ، من المهم قبل كل شيء توحيد عملية التخطيط والميزنة ، واعطاء الدول الاعضاء الفرصة لدراسة الاقتراحات دراسة أوفى قبل اعتمادها . إن الجمهورية الديمقراطية الالمانية مقتنعة بأنه بعد مناقشة هذه المسائل مناقشة وافية سوف يتسنى اعتماد اجراء للتخطيط والميزنة يكون مقبولا لدى جميع الدول . إن وفد بلدي مستعد لبحث جميع هذه المسائل على نحو بنّاء وتعاوني .
إلا أن هناك توصيات قليلة لا تخدم الهدف المعلن وهو تعزيز الامم المتحدة . بل إنها ، في الواقع ، تتعارض تماما مع ذلك الهدف وتتعارض مع ميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة الاساسية ، كما أنها مضمّمة للنهوض بمصالح سياسية منحازة .
وأود أن أشير الى بعض النقاط الواردة في التوصيات الخاصة بالتدابير المتعلقة بالموظفين ، وخاصة مسألة النسبة بين الموظفين الدائمين والموظفين المعيّنين تعيينا محدد المدة .

تشتمل الفقرة ١٠١ (٣) من الميثاق على عنصرين أساسيين يتعلقان بتعيين وتوظيف الموظفين . وينص العنصر الاول على "ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة" . إننا نتفق مع مطلب مراجعة ورفع مستوى المعايير المستخدمة في اختيار المرشحين الاكفاء لوظائفهم باستمرار . إلا أنه لا يزال يتعيّن رؤية ما اذا كان اجراء الاختبارات التنافسية ، الذي تشك في سلامته بلدان أخرى بالاضافة الى بلدي نتيجة لتكلفته الضخمة ، سيؤدي الى أن تحسّن . وعلى الاقل ، يبدو التوسع في ذلك الاجراء بشكل عام ليشمل الوظائف المصنّفة ف - ٣ أمرا لا يمكن السماح به ويتعارض مع قرارات الجمعية العامة . أما فيما يتعلق بالعنصر الثاني ، وهو على سبيل التحديد "تعيين الموظفين على أساس أوسع قاعدة جغرافية ممكنة" فإنه لم يؤخذ بعين الاعتبار على الاطلاق ، على الرغم من أن الجمعية العامة وصفته مرارا وتكرارا بأنه ضروري لتحقيق التوزيع الجغرافي المنصف .

وفي هذا الصدد ، نود أن نسترعي الانتباه الى أن الجمهورية الديمقراطية الالمانية لا تزال من بين البلدان التي يقلُّ تمثيلها في الامانة العامة كثيرا عن حمتها ، على الرغم من تقدم عدد كبير من المرشحين المؤهلين تأهيلا عاليا للعمل في الامانة العامة على جميع المستويات . ولا يرجع عدم التغلب على مشكلة التمثيل دون المستوى الى الافتقار الى المرشحين المؤهلين ، وانما الى شغل عدد كبير من الوظائف الموجودة حاليا من قبل موظفين يتمتعون بمقود دائمة . وبالتالي ، فإن كفاءة ومؤهلات أي موظف من موظفي الامانة العامة بعد أن يعيّن على أساس دائم تصبح ذات أهمية لترقيته أو ترفيعه فقط لا لبقائه في تلك الوظيفة . واني أقول بصراحة إن سياسة الموظفين البالية هذه التي لا تتناقض فقط مع المبدأ القاضي بأن الأداء هو الذي يحدد العمل في مجال الادارات الحكومية والعلم والصناعة والزراعة في بلدي وحده ، بل إنها تتناقض أيضا مع معايير الأداء المطبقة في مجالات العلم والصناعة في الولايات المتحدة على سبيل المثال .

إن تأييد مبدأ المقود الدائمة بوصفه مبدأ مرغوبا فيه في الامانة العامة للأمم المتحدة لا يمكن أن يحظى بتأييد وفد بلدي . كما أن الاقتراح الوارد في التوصيتين ٥٥ و ٥٧ ، بأن لا تزيد نسبة مواطني أية دولة المعيّنين تعيينا محدد المدة عن ٥٠ في المائة مرفوض رفضا قاطعا . لأن هذا النهج يمثل تدخلا يندرج على التمييز في حرية اختيار مرشح ما للشروط التي يرغب أن يعمل وفقا لها في المنظمة العالمية .

إننا لا نعارض إعادة تجديد عقود المعيّنين تعيينا محدد المدة ، ولا حتى التجديد لمدد طويلة ، لأن الموظف الذي يتمتع بالخبرة والكفاءة لا يستغني عنه . إلا أننا نوصي بأن ينظر من جديد فيما اذا لم يكن فحص أداء ومؤهلات الموظف بالمقارنة بالمعايير المطلوبة للوظيفة التي يشغلها كشرط مسبق لتجديد عقده ، في كل مرة ينتهي فيها عقده المحدود الاجل ، سيخدم تعزيز الفعالية على نحو أفضل .

(السيد هوكة ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية)

وفضلا عن ذلك ، فإن الجمهورية الديمقراطية الالمانية كانت تتمنى لو أن فريق
ال ١٨ قدم أفكارا جديدة تضمن تطبيق مبدأ التوزيع الجغرافي المنصف في الامانة
العامة للأمم المتحدة ، وأعاد التأكيد ، على الأقل بالنسبة للبلدان الممثلة دون
المستوى ، على اجراء استبدال الموظفين كما طُبّق سابقا .

وقد زاد تجميد التوظيف من حجم الاختلالات القائمة . ويتمين حتما وقد تطوّر الأمور في هذا الاتجاه . ونظرا لأن المسائل التي تم تناولها في الفصل الرابع من التقرير معقدة ، فإن وفدي على استعداد لتأييد الاقتراح الذي سبق طرحه عدة مرات أثناء هذه المناقشة وبإحالة هذه المجموعة من المشاكل بكاملها على لجنة الخدمة المدنية الدولية لمزيد من الدراسة .

إن مسألة تعزيز فعالية الأمم المتحدة ذات أهمية كبيرة للغاية لجميع الدول الأعضاء . ويجب أن يوصى بإجراء دراسة متعمقة لجميع الامكانيات المفيدة لتحقيق هذا الهدف ، هنا في الجلسات العامة وفي اللجنة الخامسة وفي سائر الهيئات المختصة . ونرى أن المناقشة الحالية لا ينبغي أن تكون نهاية عملية استعراض هذا المجال الهام ، ونتوقع أن يصبح الاستعراض وسيلة عمل دائمة داخل منظومة الأمم المتحدة . بيد أننا نرى من الضروري أن يتم تطوير واعتماد تدابير تقوم على الإرادة الجماعية لجميع الدول الأعضاء وأن تحظى هذه التدابير بدعم شتى مجموعات الدول . وعلى هذا النهج سيواصل وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعاونه وسيبدي المزيد من التعليقات التفصيلية عندما تطرح المشكلة للمناقشة في اللجنة الخامسة وفيما يتصل بالبنود الأخرى المدرجة على جدول أعمال هذه الدورة للجمعية العامة .

السيد مويبا بالنسيا (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : يود

وفد المكسيك أن يعرب عن شكره للسفير توم فرالسن ، رئيس فريق الثمانية عشر ، لعرضه الواضح لتقرير الفريق في الجمعية العامة .

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للخبراء الثمانية عشر ، أعضاء الفريق ، على العمل الممتاز والجهود الدؤوبة للتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الحساسة للغاية التي أوكلت اليهم . إن ضخامة مهمتهم مع ضيق الوقت المتاح لهم ، اقتضى منهم استخدام الكثير من معلوماتهم ومهارتهم الدبلوماسية . والنتائج الماثلة أمامنا هي خير شاهد على مقدرتهم .

إن الأداء الإداري والمالي للمنظمة قد أصبح مصدر قلق بالغ بالنسبة لعدد متزايد من الدول الأعضاء . ومن مملحة الجميع أن يتسنى تحسين أداء المنظمة :

فلا يمكن القول إن هناك مجموعة بعينها لها مصلحة خاصة في ذلك . ونعتقد أنه لا توجد صلة بين ما أسماه البعض "المسؤولية المالية" وبين اشتراكات الدول الاعضاء منفردة في ميزانية الأمم المتحدة ، فهذه الاشتراكات تقدر بالتناسب مع الناتج القومي الاجمالي ، ومن ثم فهي متكافئة ومنصفة من الناحية الاقتصادية .

ولقد قال رئيس المكسيك ، ميغويل دي لا مدريد ، في خطابه أمام الجمعية العامة منذ ثلاثة أسابيع ما يلي :

"... لا يمكننا أن ننكر أن نظام التعددية يواجه منذ عدة سنوات صعوبات واضحة بعضها هيكلية وبعضها سياسي . وقد عقد النمو الهائل للمنظمة في السنوات الاخيرة سير العمل فيها ، ومن ثم قلل من فاعليتها . وليس هناك في أن تعزيز المنظمة يقتضي اجراء تغييرات لتنظيم أنشطتها بشكل أفضل وقبل كل شيء لتسهيل تنفيذ قراراتها . ومن شأن هذا أن يمكننا من أن نعيد إليها شرعيتها ، بل ومصداقيتها في نظر البعض .

وتضاف الى الصعوبات الادارية في المنظمة مشكلات مالية نشأت نتيجة

عدم قيام بعض الدول الاعضاء بسداد أنصبتها المقدرة" . (A/41/PV.8 ، ص ٧) ولا شك أن تقرير فريق الثمانية عشر سيسهم في تحسين كفاءة الاداء الاداري والمالي للمنظمة . ولكن تعزيز المنظمة يتطلب أيضا من الدول الاعضاء أن تسدد أنصبتها المقررة في الميزانية العادية للمنظمة كاملة وفق التزاماتها بموجب الميثاق ، ولا ينبغي النظر الى السداد على أنه احسان من جانب واحد بل هو التزام بموجب القانون الدولي .

ونحن نعتقد أننا لا نعالج مشكلة كفاءة بقدر ما نعالج مشكلة فعالية ، وكثيرا ما أعيقت هذه الفعالية بسبب غياب الارادة السياسية من جانب بعض الدول . واذا كان للمنظمة أن تصبح أقوى ، فإن الأمر يتطلب كما قال رئيس المكسيك :

"... تحسين المؤسسات ، والفاعلية في الوصول الى الاهداف ، والاحترام

الكامل للمبادئ ، وتوافر الارادة السياسية الحقيقية..." (A/41/PV.8 ، ص ٨)

لقد درمنا بتأن شديد تقرير فريق الثمانية عشر (A/41/49) ومذكرة الأمين العام ذات الصلة (A/41/633) .

ووفد المكسيك على استعداد لقبول معظم توصيات الفريق الواردة في التقرير . بيد أننا نتفق مع الوفود التي ذهبت الى أن بعض التوصيات تتطلب مزيداً من الدراسة وتحتاج الى بعض التغييرات والتحسينات في سبيل تنفيذها بصورة فعالة ولتوجيهها بالفعل الى ما فيه تحسين كفاءة الاداء المالي والاداري للمنظمة . وهنا ، دون الدخول في التفاصيل الآن ، نحيل الجمعية الى التوصيات ٣ (هـ) ص ٨ ، و ٨ (٢) (د) ص ١١ ، و ١٥ (ص ١٦) ، و ٢٢ و ٢٤ (ص ١٩) .

وقد قال العديد من الممثلين هنا إن فريق الثمانية عشر قد أعيق بسبب ضيق الوقت . وبناء عليه يرى وفد المكسيك أنه ينبغي تكملة عمل الفريق باستعراض دقيق من جانب اللجنة المختصة للجمعية العامة ، وهي اللجنة الخامسة ، ونأمل أن تقدم اللجنة استنتاجاتها فيما يتعلق بالتقرير الى الجلسة العامة للجمعية . ولكن يجب اعطاؤها الوقت الكافي لاداء هذه المهمة .

وفيما يتعلق بالفصل السادس عن اجراءات التخطيط والميزنة ، لاحظنا أن الخبراء الثمانية عشر لم يستطيعوا التوصل الى اتفاق برغم أن الآراء المطروحة تتفق في نقاط كثيرة . وهنا ، يود وفدي أن يعرب عن تفضيله للبديل (ب) . ونحن نعتقد أن نعم هذا البديل يبين الجهود التي بذلها الخبراء الذين يؤيدونه من أجل التوصل الى اتفاق مع أعضاء الفريق الآخرين .

ومع ذلك فنحن على استعداد للدخول في مفاوضات للتوصل الى استنتاج بالاجماع أو ، على الأقل ، يمثل أغلبية عريضة . وبدلاً من التمسك بأي من الآراء التي طرحت في التقرير ، قد يكون الافضل أن نعمل على أساس اهداف متفق عليها بصورة مشتركة تشمل : تعزيز كفاءة المنظمة ، بما يتفق بشكل دقيق مع مقاصد وأحكام الميثاق ، وانشاء آلية للميزنة تتيح للدول الاعضاء أن تشارك بنشاط أكبر في اعداد الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ، بغية السير في الاتجاه الحكومي الدولي اللازم من هداية عملية الميزنة ، وتحسين أداء لجنة البرنامج والتنسيق ، مع التأكد في نفس الوقت من

أنها تلتزم ولايتها بشكل دقيق بما يتفق والقواعد المنظمة للتخطيط البرنامجي وجوانب البرمجة في الميزانية ؛ توزيع المسؤوليات توزيعا واضحا بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ، وانشاء نظام يمكن أن توافق الدول الاعضاء بموجبه منذ البداية على مبلغ ارشادي اجمالي للأموال اللازمة لميزانية فترة السنتين ، اضافة الى تحديد ما يسمى بـ "الاضافات" أو المصروفات الاضافية . ونعتقد أنه اذا تسنى للدول الاعضاء الاتفاق على هذه الاهداف لتوافر لنا أساس التوصل الى قدر كبير من الاتفاق حول الفصل السادس .

ويجب إنشاء آلية تسمح للدول الاعضاء بأن تتفق منذ البداية على مبلغ إرشادي للموارد اللازمة خلال فترة السنتين المالية وعلى تحديد النفقات الإضافية . ونحن نعتقد انه ان اتفقت الدول الاعضاء على هذه الاهداف سيتسنى التوصل الى اتفاق واسع النطاق حول الفصل سادسا . لقد قيل أن عملية الإصلاح وإجراءات التخطيط والميزنة قد سببت شعورا بالثقل والقلق . فإن صح هذا القول فلانه لا يمكن الموافقة على أن تستخدم عملية الإصلاح لإخفاء الرغبة في الاخذ بنظام التصويت المرجح في عملية صنع القرارات ، سواء كان ذلك بشكل صريح أو مستتر ، أو لاستخدام المساهمات المالية في الضغط على المنظمة . ومن المؤكد انه لن يمكن التوصل الى اتفاق ان كان هذا هو المقصود بالفعل . فإذا لم يكن هذا هو المقصود فلا يوجد سبب يدعو لأن تكون هذه العملية عسيرة ، ووفد المكسيك مستعد للإسهام بروح بقاءة ومرنة في إدخال تحسينات على إجراءات الميزنة وفي تعزيز الطابع الديمقراطي للمنظمة .

ويود وفدي أن ينضم الى الامين العام في التأكيد ، واقتبس من مذكرة الامين العام ، على :

"... أهمية رؤية التغييرات المطلوب إحداها بوصفها عملية منتظمة ومتتالية تتيح التنفيذ الرشيد المخطط على نحو مناسب" (A/41/663 ، الفقرة ٥) .

ونظرا لاننا نتناول مستقبل المنظمة فلن يكون من الملائم التعجل في اتخاذ القرارات . لقد بدأ فريق الثمانية عشر عملية الإصلاح . وسيكون دور الامين العام ، بوصفه الموظف الإداري الاعلى ، أساسيا في هذه العملية . وتعتبر إعادة انتخابه بالتزكية ، ضمن ما تعتبر ، إشادة بعمله الإداري الدؤوب والحكيم وبجهوده الرامية الى تحسين أداء الأمم المتحدة . ونحن نؤكد له مرة أخرى تأييدنا وهو يستهل فترة ولايته الثانية .

وكما أن كفاءة المنظمة هي في مصلحة كل دولها الاعضاء ، فإن مساندة جميع الدول الاعضاء للامين العام وللمنظمة أمر لا غنى عنه إذا ما أردنا أن تكون لدينا ، نتيجة لعملية الإصلاح ، منظمة أكثر قوة وكفاءة ومتانة وديمقراطية . ونحن نكرر التأكيد على أن تقرير فريق الثمانية عشر ما هو إلا بداية عملية الإصلاح لا نهايتها .

ويعتقد وفدنا أن مسألة الكفاءة الإدارية والمالية للمنظمة موضوع حي ومستمر ويجب أن ينظر إليها منذ الآن على هذا النحو .

السير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

أود أولاً باسم الاتحاد الاقتصادي الأوروبي ودوله الاعضاء أن أعرب عن عميق تعاطفنا مع السلفادور حكومة وشعباً بعد الزلزال المأساوي الذي وقع فيها . لقد تحرك الاتحاد ودوله الاعضاء بالفعل سريعاً لنقل إمدادات الإغاثة اللازمة لتخفيف معاناة ضحايا الزلزال . وسنبقى على اتصال بحكومة السلفادور ومنتشاور حول التدابير الإضافية حالما تتبين الاحتياجات .

ويشرفني في هذه المناقشة المتعلقة بتقرير الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، أن أتكلم باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في الاتحاد الأوروبي . وتعود الدول الاثنتا عشرة في البداية أن تؤكد من جديد تأييدها للميثاق والمنظمة . ان عالمياً كعالمنا تتزايد أهمه ترابطاً تتزايد أيضاً حاجته الى مؤسسات متعددة الاطراف قوية وحيوية . والامم المتحدة ذاتها هي حجر الزاوية في النظام المتعدد الاطراف . من جانبنا إذن ، لا يساورنا شك في أن هذه المناقشة تتناول واحدة من أخطر القضايا شائنا في هذه الدورة ، وفي أن ما سنقرره هنا في هذه الجمعية العامة خلال الايام القليلة المقبلة ستكون له أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل هذه المنظمة .

لقد تأثرت الدول الاثنتا عشرة بما أولي لهذه القضية من اهتمام خلال المناقشة العامة وبما استمعنا إليه من إسهامات فكرية متعمقة . ويشجعنا أن يكون الكثير من المتكلمين قد أعربوا عن تأييدهم الواسع النطاق للتقرير المعروض علينا .

لقد أوضح العديد من المتكلمين أن الحالة التي نواجهها حالة سياسية لا مجرد مشكلة مالية : فهي تنبع من أزمة ثقة تُستشف آثارها لا في هذا المبنى فحسب بل على نطاق أوسع كثيراً . ان الولاية التي أعطيناها لفريق الخبراء الثمانية عشرة الحكومي الدولي الرفيع المستوى لم تتضمن تعليمات لحل الأزمة المالية . غير انني اعتقد أننا ندرك جميعاً أن هناك من الناحية السياسية العملية صلة وثيقة بين تقريرهم وبين سلامة

الحالة الإدارية والمالية للمنظمة في المدى الطويل . واعتقد أن هناك أملا عاما لدى هذه الجمعية العامة في أن يساعدنا تقرير فريق الثمانية عشر على حل الازمة المالية أو على التخفيف منها على الأقل . ولا يمكننا أن نغض أعيننا عن نطاق الحالة المالية ومدى إلحاحها . وكما أكد الأمين العام في استعراضه المفيد والهام لتقرير فريق الثمانية عشر :

"تواصل المنظمة مواجهة أزمة مالية خطيرة ومباشرة . بل ولا يزال من غير الممكن حتى الآن القطع بما إذا كانت الأمم المتحدة متظل قادرة على الوفاء بجميع أعبائها المالية في الشهور الأخيرة من هذا العام" . (A/41/663، الفقرة (١) .

وهذا تحذير بالغ الخطورة .

اننا ندرك أن هناك شعورا واسعا النطاق بأن المنظمة ستتمكن بشكل ما من التغلب على مشاكلها حتى العام المقبل . وحتى ان نجحت في ذلك - وهناك شكوك قوية في قدرتها عليه - فإنها لن تكون قد حققت إلا نقاهة مؤقتة من مرضها بغير أن تشفى منه . وعلينا مسؤولية إيجاد العلاج وأمامنا فرصة للقيام بذلك ، ويجب أن نغتتم هذه الفرصة الآن والوقت لا يزال متاحا .

لقد أوضحت الدول الاثنتي عشرة باستمرار رأيها ومؤداه أن جميع الدول ينبغي أن تسدد انصبتها المقررة كاملة وفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق . وعدم القيام بذلك يمثل خروجاً على الإلتزامات الدولية . وما زال موقف الدول الاثنتي عشرة هو أن احترام اللتزامات الدولية - أمر لا مناص منه لقيام تمويل الأمم المتحدة على أساس سليم . وهناك التزام أساسي آخر بمقتضى الميثاق وهو احترام المساواة في السيادة لجميع الدول الاعضاء . ولا ينبغي الاكتفاء بأن يكون لكل بلد ، كبيراً كان أم صغيراً ، فرصة الإعراب عن رأيه ، بل أن يكون هناك ضمان بأن رأيه سيمسح . غير أن علينا أن نواجه الحقائق السياسية . وقد أوضح الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي انه بالرغم من أن الميزانية التي اعتمدها اللجنة الخامسة في ذلك الحين لم تنص إلا على نمو حقيقي قدره ٠ في المائة ، فإن الدول الاعضاء التي تسدد ما يقرب من ٨٠ في المائة من الميزانية المقررة صوتت بالرفض أو امتنعت عن التصويت (A/40/PV.22) . وقد وصف الأمين العام هذه الحالة بأنها دليل مقلق على نمو الاختلاف بين الاعضاء حول المسائل المالية ، وإذا استمر هذا الاختلاف لفترة طويلة فقد تكون له آثار سلبية للغاية على المنظمة . وتوافق الدول الاثنتا عشرة على هذا الرأي . ومن غير المرغبي على الإطلاق أن تكون الميزانية التي تعبر عن عمل المنظمة موضعاً لخلاف خطير . وتؤمن الدول الاثنتا عشرة بأنه يجب التوصل الى حل لمشكلة التمويل الى الاتفاق حول مسائل الميزانية الأساسية .

وتتضمن توصيات فريق الثمانية عشر الإصلاحات المالية والإدارية التي يتعين على أي منظمة أن تنفذها إذا كانت تريد أن تحقق الكفاءة والفعالية . ومن المستحسن أن تقوم الأمم المتحدة ، بعد أربعين عاماً من النمو والنشاط بعملية تطهير . وستساعدنا توصيات الفريق على القيام بهذه العملية . فهذه التوصيات توفر أساساً ضرورياً للتغييرات التي تحتاج المنظمة الى تنفيذها إذا كان لها أن تضمن سلامتها في المدى الطويل . ونحن نتطلع الى التعليقات التي يتوقع أن يقدمها الأمين العام على كل اقتراح بمفرده من الاقتراحات الواردة في التقرير بينما تواصل الجمعية نظرها فيه .

لقد قام فريق الخبراء الرفيع المستوى بعمل ممتاز في الوقت المحدود المتاح له ، واننا نهنته على ذلك ونعتبر تقريره أساسا راسخا يمكن أن نبني عليه . بل انه أكثر من أساس ، فهو بمثابة الجزء الأكبر من البناء : ومعظم التوصيات الواردة في الفصول من أولا الى خامسا من التقرير تبدو لنا قيّمة وبتّاءة وضرورية ومفروغا منها أحيانا . ولهذا نستطيع أن نقبلها بشكل عام كما هي .

ومع ذلك ، فإن جانبا هاما من الصرح ، وهو الجزء المتصل بعملية الميزنة - الفصل السادس - ما زال ناقصا ، وإذا لم يستكمل على نحو ملائم وبسرعة فقد تطيح الريح بما تبقى من الصرح . وتشارك الدول الاثنتا عشرة الامين العام رأيه بأن هناك اتفاقا واضحا حول مختلف النقاط الرئيسية في هذا الصدد بما في ذلك :

"الحاجة الى أجهزة حكومية دولية محسّنة تستطيع أن تعالج المسائل المتصلة بالميزانية معالجة أدق ؛ واستصواب مشاركة الدول الاعضاء في وقت أبكر في العملية المتعلقة بالبرامج والميزانية ؛ وأهمية التخطيط البرنامجي والميزنة البرنامجية المنحّقين ؛ والحاجة الى قيام الجمعية العامة في وقت مبكر بتحديد التوجيهات بشأن مستوى الموارد الذي يمكن في إطاره استيعاب النفقات في أثناء فترة السنتين" . (A/41/663 ، الفقرة ٦)

ونتفق أيضا مع الامين العام - وتلك نقطة حيوية - في انه يمكن التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع يكون متسقا مع الميثاق ببذل المزيد من الجهود . وقد عقدت الدول الاثنتا عشرة العزم على أن تؤيد ، وتساعد قدر استطاعتها ، المفاوضات الرامية الى سد الشفرة الاخيرة بشكل مقبول من جميع الاعضاء . ونعتقد ان ذلك ممكن ، بل ويجب القيام به .

وقد نظرت الدول الاثنتا عشر بعناية في هذه المسائل التي تمس في نظرنا صميم المشاكل السياسية والمالية التي تحيق بالمنظمة . ونعتقد أنه ينبغي إدخال تغييرات على المنظومة من شأنها أن تفضي الى توافق أوسع في الآراء حول المسائل المالية وتساعد في التغلب على تردد بعض الاعضاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية . ونحن نؤيد ، على وجه الخصوص ، إنشاء آلية محسنة للنظر في الميزانية البرنامجية ، تشكل

على نحو يضمن اتخاذ قرارات فعّالة ، ويسهم في تحقيق المزيد من الترشيح والكفاءة داخل المنظومة . وتأييدنا للميثاق تاييد راسخ وكذلك تأييدنا لمنظمة فعّالة وقوية . ومن شأن زيادة الانضباط في شؤون الميزانية وتحسين التنسيق والالتزام الدقيق بالأولويات أن يؤدي الى تقوية المنظمة وضمان استقرارها وحيويتها في المستقبل .

ويسعد الدول الاثنتي عشرة أن تجري المناقشة في هذا الوقت المبكر من الدورة تحت إشراف الرئيس . ونحن نشاطر الرئيس اقتناعه بأهمية هذه المسألة . ونعتقد انه ينبغي أن تعقب هذه المناقشة إحالة البند الى اللجنة الخامسة ، وأن تقوم هذه اللجنة ، بعد دراسة وقائية للتقرير في إطار مسؤولياتها ، بعرض النتائج التي تخلص إليها على الجمعية ، حتى يمكننا أن نشرع في المناقشة مرة أخرى في الاسبوع القادم ونصل بها الى نتيجة مرضية . ويحدونا الامل الصادق أن يتسنى ، في ضوء هذه المناقشات ، التوصل الى اتفاق هنا بتوافق الآراء حول الطريق الذي سنسلكه في المستقبل . ويجب تنفيذ التغييرات المتفق عليها بعد ذلك على نحو بناء وسريع .

وختاماً ، فإن الدول الاثنتي عشرة ، وأكرر انني اتحدث باسمها جميعاً ، بوصفها دولا أعضاء مسؤولة في الأمم المتحدة على استعداد للانطلاق بدورها لتحقيق هذه النتيجة .

السيد غاري خان (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية أن أعرب عن عميق الهمي للزلزال المدمر الذي نزل بالسلفادور في الاسبوع الماضي ونبعث بتعازينا القلبية الى أسر الضحايا والى كل من أصيبوا ومن تأثروا بهذا الزلزال .

وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن ارتياح وفد بلادي العميق لإعادة انتخاب السيد خافيير بيريز دي كوييار بالإجماع أمينا عاما للأمم المتحدة . إن المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي والأمم المتحدة ترقى الى مستوى التحدي الخطير . ومع ذلك ، فإننا مقتنعون بأنه سيقودنا بنجاح ومط الأنواء المضطربة بما يتمتع به من قدرات وخبرات معروفة ومهارة وجاذبية شخصية . وأود باسم حكومة الهند أن أتعهد بتعاوننا الكامل مع الأمين العام في جهوده الرامية الى معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تواجهنا .

وإذ ننتقل الى البند ٢٨ ، أذكّر بأن وفد بلادي قد أيّد بقوة ، كغيره من الوفود ، قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ الذي أنشأ فريق الخبراء الحكومي الدولي رفيع المستوى لاستعراض كفاءة الاداء المالي والإداري للأمم المتحدة . وقد فعلنا ذلك لاننا كنا وما زلنا على اقتناع بالحاجة الى اتخاذ تدابير من شأنها أن تجعل الأمم المتحدة أكثر كفاءة وأن يزيد مردود نفقاتها .

ان منظمة كهذه ستكون أقدر على خدمة الدول الاعضاء ودعم جهودها لتحقيق أهداف الميثاق والحفاظ على مبادئه ، وبخاصة صيانة السلم والامن الدوليين ، وتحقيق التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي . إن تنفيذ توصيات الفريق من شأنه أن يسفر عن وفورات اقتصادية . ونحن متأكدون أن النتيجة النهائية لن تقتصر على أن الأمم المتحدة ستكون أقل حجما واتفاقا بل أنها ستكون أيضا أكثر قوة وأكثر استجابة لاحتياجات الدول الاعضاء .

من الواضح الجلي أن الفريق قد قام بعمل قيم في تقريره الذي يغطي عددا كبيرا من المجالات الهامة في الاداء المالي والاداري للمنظمة ، ولقد اعتمد الكثير مما ورد في التقرير بتوافق الآراء بالرغم من التشكيل المتباين للفريق . وهذا يوضح بجلاء النهج المرن الايجابي الذي انتهجه أعضاء الفريق ، وكذلك احساسهم البالغ بالرغبة المشتركة لدى أعضاء الأمم المتحدة جميعا ، لتحقيق الاصلاح البنّاء . وبالتالي ، يمكن للتقرير أن يستخدم كأساس لعملية اصلاح منظمنا . ومن الضروري أن تبذل الدول الاعضاء الآن الجهد المطلوب بروح المرونة للبناء على توافق الآراء المتجلي في التقرير بشأن القضايا الاساسية التي تواجه المنظمة . ومثل هذا الجهد سيساعد في تحقيق أهداف مجتمع الأمم بكامله ويضمن مستقبل نظام العمل الجماعي الذي تم تطويره بجهود مضية على مر العقود الماضية .

ومع ذلك ، يتعين علينا أن نؤكد انه لا ينبغي إتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤثر على مبدأ المساواة في السيادة أو الاداء الديمقراطي للمنظمة باسم الاصلاح . اذ ينبغي اتخاذ تدابير الاصلاح التي من شأنها أن تغني وتقوي التزام الدول الاعضاء بالامم المتحدة ونظام العمل الجماعي وتقنع الدول - في جملة أمور - بالوفاء بالتزاماتها المالية إزاء المنظمة وفقا للميثاق . إن منظومة الأمم المتحدة تواجه ضغوطا وتحديات لم يسبق لها مثيل . وفي الوقت الذي تتطلب فيه الحالة الدولية المزيد من التفاهم بين الأمم ، يتعرض نسيج التعاون المتعدد الاطراف لفظ كبير . ونحن على ثقة من أن هذا الجهاز سيتغلب في وقت قريب على الصعاب التي يواجهها حاليا .

إن وفد بلادي يعتبر تقرير الفريق تقريراً ببناءً ، إذ أن عدداً كبيراً من التوصيات الإيجابية يتصل بمشاكل استحوذت على انتباه الدول الأعضاء عبر السنوات وكان من اللازم مواجهتها ونحن نشفي على أعضاء الفريق وعلى حكمتهم وشجاعتهم المشتركة التي تحلوا بها في تقديمهم لتلك التوصيات . إلا أن هناك توصيات أخرى تتطلب المزيد من الدراسة والتأمل من جانب الدول الأعضاء والأمانة العامة على حد سواء ، ويمكن النظر إليها على أنها ذات طبيعة حافزة للتفكير . وهي ستشجع الدول الأعضاء على تركيز طاقتها وانتباهها على مشاكل معينة تلزم مواجهتها ، لكن لم تتم مواجهتها حتى الآن إلا بشكل غير كاف . فالوقت المحدود الذي أُتيح للفريق شكّل قيوداً على قدرته على القيام بمزيد من الدراسات في المجالات التي تناولها . إلا أن العدد الكبير من التوصيات المفيدة المقدمة من جانب الفريق هو مؤشر لدرجة الجهد المكثف الذي بذله الفريق في إضلاعه بمهمته .

هناك عدد من التوصيات لا يتم فقط بالأمم المتحدة ، لكن أيضاً بمنظماتها الفرعية والوكالات المتخصصة ، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ونحن نوافق على الرأي القائل بأن التنسيق بين هذه المنظمات بحاجة إلى التدعيم وذلك حتى يتم تطوير نهج واستراتيجيات جديدة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الملحة . وبالرغم من ذلك ، يود وفد بلادي أن يكرر من جديد ضرورة الإبقاء على المركز المتميز الذي تحتله الأمم المتحدة على قمة التسلسل الهرمي في إطار المنظومة . ولا بد من النظر في توصيات الفريق وتنفيذها من هذا المنظور .

لقد لاحظ الفريق أن هناك نمواً كبيراً في الأجهزة الحكومية الدولية ناجماً عن توسع جدول الأعمال الذي لم يصبح فقط أكثر تنوعاً لكنه ازداد تعقيداً أيضاً . والدليل على هذا النمو يتمثل في زيادة عدد المؤتمرات والاجتماعات وما يواكب ذلك من نمو في حجم الوثائق . إذ ازداد حجم الوثائق بشكل يتجاوز الحدود التي تسمح للوفود باستخدامها على نحو بناء . كما أن النمو السريع لجدول الأعمال لم يجعل من الممكن دائماً إيلاء الاهتمام الضروري للتنسيق . ووفد بلادي يوافق على هذه النتائج . إلا أننا

نود أن نقول أن النمو في حجم الأعمال في السنوات الأربعين الماضية ما هو إلا برهان على الأهمية المتزايدة للأمم المتحدة وللعدد المتزايد من المجالات التي قررت الدول الأعضاء أن تتخذ اجراء بشأنها في إطار العمل الجماعي . إن نمو حجم جدول الأعمال ليس بالضرورة شيئاً سيئاً في حد ذاته ، بالرغم من أننا نعتقد أيضاً أن الحاجة تقضي بإيلاء انتباه الى تحسين الاسلوب الذي يتم به تناول بنود جدول الأعمال في مختلف محافل الأمم المتحدة . وهذه التحسينات من شأنها أن تيسر تركيز جهود الدول الأعضاء على التوصل الى اتفاقات بشأن السبل والوسائل اللازمة لحل المشاكل التي تواجهها .

وبالرغم من أننا نوافق على أن حجم الوثائق قد أصبح مفرطاً ، فإن وفد بلادي يعتقد أن جانباً آخر ، هو المتصل بنوعية الوثائق ، يحتاج أيضاً الى دراسة جديدة . وليس شمة شك في أن الوثائق ذات النوعية المتميزة والوجهة العملية يمكن أن تلعب دوراً حافزاً في المفاوضات . وهناك جانب آخر يتصل بالوثائق هو الحاجة الى تعزيز استقلال تفكير ونهج مسؤولي الأمانة العامة الذين يعدون التقارير .

وقد أوصى الفريق بأن تقوم هيئة حكومية دولية باستعراض الأجهزة الحكومية الدولية لاسيما في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وأن تقدم توصياتها الى الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . والهدف من ذلك الاستعراض هو تعزيز التنسيق بين مختلف الأجهزة في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي . ووفد بلادي يوافق على أن هناك حاجة الى مزيد من التنسيق في هذين القطاعين . لذا ، يتطلع الى نتائج الاستعراض . وفي رأينا ، أن الهيئة الحكومية الدولية التي توكل اليها هذه المهمة ينبغي أن تكون مكونة من عدد كبير من الممثلين بما يجعلها ممثلة لعضوية الأمم المتحدة بأسرها .

لقد خلص الفريق أيضاً الى أن الأمانة العامة ذات قمة مثقلة ومكتظة بالموظفين ، وبالتالي ، أوصى بأن يخفض اجمالي عدد الوظائف ، التي تمول من الميزانية العادية ، بنسبة ١٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات ، وأن يتم تخفيض عدد الوظائف التي تمول من الميزانية العادية على مستوى وكيل ومساعد الأمين العام بنسبة ٢٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات أو أقل . ونحن نرحب بتلك التوصيات . ومن المتوقع

أن يقدم الأمين العام إلى الجمعية العامة خطته لتنفيذ هاتين المجموعتين من التخفيضات . ومع ذلك ، فعند تنفيذ هذه التخفيضات لا بد أن يؤخذ في الاعتبار عدد كبير من العناصر . لذا ، يستلزم الأمر أن تعد خطة الأمين العام بعناية كبيرة . ولا بد في هذه الخطة أن تؤخذ في الاعتبار تماما الفقرة (٣) من المادة ١٠١ من الميثاق والتي تنص على ما يلي :

"ينبغي في استخدام الموظفين وفي تحديد شروط خدمتهم أن يراعى في المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة . كما أن من المهم أن يراعى في اختيارهم أكبر ما يستطيع من معاني التوزيع الجغرافي .

"وما لم يفعل ذلك ، فسيكون من العبث توقع تحويل الأمانة العامة إلى جهاز فعال كفاءه" .

لقد أشار الفريق في تناوله لهيكل الأمانة العامة ، إلى عدد من الإدارات والمكاتب والوحدات في المنظمة وتقدم بتوصيات بشأنها ولا يجب النظر إلى هذه الأشارات والتوصيات على أنها انتقادات موجهة إلى الأمانة العامة ، وهي لا تنتقص بحال من الأحوال من قدرة وكفاءة الموظفين الذين يعملون في تلك الوحدات التنظيمية المختلفة . لقد لاحظ وفد بلادي النتيجة التي توصل إليها الفريق والتي مؤداها أن مرتبات الموظفين ومخيماتهم قد وصلت إلى مستوى مفرط من الارتفاع ، وأنها يجب أن تخفف والقرارات التي تصدر في هذا المجال لن تؤثر فحسب على الأمم المتحدة لكن على النظام الموحد بكامله ، الذي يقوم على أساس معايير مشتركة للموظفين وشروط للتوظيف . وبالتالي ، فمن الأهمية بمكان إعادة التأكيد في هذه المرحلة على الدور المركزي الذي تظلم به لجنة الخدمة المدنية الدولية في تطوير وصيانة النظام الموحد بكامله .

ومما يسعد وفد بلدي أن يلاحظ أنه بالرغم من عدم التوصل الى اتفاق تام بشأن حل المشكلة المتمثلة بالية التخطيط والميزنة ، فقد كان هناك تطابق في الآراء فيما بين أعضاء فريق الخبراء فيما يتعلق بتحديد الصعوبات التي تواجه المنظمة في هذا المجال الحاسم . وكما أوضح الأمين العام في مذكرته بشأن تقرير هذا الفريق فإنه قد تم التوصل الى اتفاق واضح على عدة نقاط رئيسية ، من بينها :

"الحاجة الى أجهزة حكومية دولية محسنة تستطيع أن تعالج المسائل المتمثلة بالميزانية معالجة أدق ، واستصواب مشاركة الدول الاعضاء في وقت أبكر في العملية المتعلقة بالبرامج والميزانية ، وأهمية التخطيط البرنامجي والميزنة البرنامجية المنسقين ، والحاجة الى قيام الجمعية العامة في وقت مبكر بتحديد التوجيهات بشأن مستوى الموارد الذي يمكن في إطاره استيعاب النفقات في أثناء فترة السنتين" . (A/41/663 ، الفقرة ٦)

ونحن نشاطر الأمين العام في تفاؤله عندما يواصل كلامه قائلا :

"وهذا القدر من التطابق ، لاسيما عندما ينظر اليه في سياق المصالح الحيوية للمؤسسات المعنية ، يشير الى أنه لا يزال من الممكن التوصل الى اتفاق حول هذا الموضوع اذا بذلت الجمعية العامة جهدا إضافيا" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٧)

لقد أنجز فريق الخبراء عملا مفيدا في هذا المجال ، وذلك من خلال تقديمه الى الجمعية العامة عناصر التوصل الى اتفاق من شأنه أن يحافظ على المبدأ الاساسي الخاص بالمساواة في السيادة والسماح للهيئات ذات العضوية العالمية باتخاذ القرارات .

ونحن نأمل في أن يساعد تقرير هذا الفريق على وقف انحسار التعددية وعلى العودة اليها . وقد تبدى ذلك الاتجاه الانحساري بطرق شتى ، من بينها الازمة المالية التي تهدد بقاء المنظمة التي تجسد مفهوم ومبدأ التعددية . وفي هذا العالم المتزايد التكافل ، يصبح من قصر النظر أن نعزز انحسار التعددية . وعلى الرغم من أن عبارة "الارادة السياسية" هي عبارة يكشر استخدامها ، فإن من المهم أن يبدي أقصى

قدر من الارادة السياسية للتوصل الى اصلاح دائم للمنظمة ، وبذلك تتحقق تطلعات الدول الاعضاء ، التي اتخذت بتوافق الآراء قرار الجمعية العامة ٢٣٧/٤٠ . ولن يكون ممن الضروري للدول الاعضاء ان تعيد فحسب تأكيد التزامها بالميثاق ومبادئه ، بل عليها أيضا ان تدلل على هذا الالتزام بتقديم الدعم المالي الالزامي للمنظمة . وعندئذ فقط سيكون من الممكن ان تترجم الولايات التشريعية للأمم المتحدة ترجمة كاملة الى اجراءات ملموسة لتحقيق اهدافنا الجماعية .

ومع ذلك ، فإن توفير الدعم المالي للمنظمة ليس الا واحدا من مظاهر هذا الالتزام . فالأهم من ذلك ، وهو أمر له دلالة كبرى ، هو الالتزام بأن تستخدم بشكل متزايد الآليات التي توفرها الأمم المتحدة والمنظمات الشقيقة لها في المنظومة المتعددة الأطراف . فبهذا الهدف النبيل أنشئت الأمم المتحدة منذ أكثر من ٤٠ عاما ، واذا لم يتحقق هذا الهدف ، فان أية تدابير تتخذ لاصلاح الأمم المتحدة ستذهب سدى .

وفي الختام ، أود أن اقتبس ما يلي من الرسالة التي وجهها رئيس وزراء الهند الى الأمين العام للأمم المتحدة بمناسبة إعادة انتخابه بالاجماع :

"اغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد التزام الهند الثابت بمبادئ واحكام ميثاق الأمم المتحدة . إن الميثاق يجسد الإيمان بأن الحرب والعوز ليسا من الأمور الحتمية . وهو يرمز الى رؤية لنظام عالمي رشيد للغاية يتجاوز التنوعات المعقدة لعصرنا . ونحن بحاجة لأن نجدد إيماننا الأصلي وأن نكرر التزامنا بنظام عالمي تعاوني يقوم على أساس كرامة كل الأمم والمساواة فيما بينها" .

السيد كبيدي (اوغندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إنني إذ

أتكلم للمرة الأولى في الجلسات العامة لدورة الجمعية هذه أود أن اقدم الى السيد شودري ممثل بنغلاديش تهاني وفدي وبلدي بمناسبة انتخابه بالاجماع رئيسا لهذه الدورة للجمعية العامة . واني لعلى ثقة أنه بفضل خبرته وما يتمتع به من شعور ودي ممن أعضاء كل الوفود ، كما وضع في رسائل التهاني التي وجهها اليه ، سيكون بوسعه الاضطلاع بواجباته الشاقة بطريقة مثالية .

كما أود أن أوجه اشادة مستحقة الى سلفه السيد خايمي دي بينييس ممثل اسبانيا ، الذي ترأس أعمال الدورة الاربعين التاريخية للجمعية العامة بحنكة وجلد وحكمة . ونحن ندين له بالامتنان .

وأود أيضا أن أقدم تهانئاً للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييسار ، بمناسبة إعادة انتخابه بالتزكية لفترة عمل ثانية في منصبه . إن وفد بلدي يعترف اعترافا كاملا ويقدر تقديرا بالغا اهتمامه والتزامه بمستقبل المنظمة ، مما جعله يوافق على الاضطلاع بمسؤوليات تلك المهمة الصعبة لفترة خمسة أعوام اخرى . ويتطلع وفد بلدي الى علاقات عمل سعيدة مع مكتب الامين العام .

واسمحوا لي أيضا أن اضم صوتي وصوت وفد بلدي الى الاصوات التي أعربت عن مشاعر العطف لشعب السلفادور بمناسبة الكارثة المروعة التي حلت ببلده منذ أيام قليلة مضت والتي تمثلت في زلزال كبير . وإنني لعلى ثقة بأن المجتمع الدولي سيستجيب بسخاء للتخفيف من محنة شعب السلفادور وذلك بتقديم المساعدة المادية والتقنية الكبيرة .

لقد أجرى وفد بلدي دراسة متأنية ومفصلة لتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى الذي أنشأته الجمعية العامة لاستعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة . وقد كانت مهمة هذا الفريق عسيرة ، ولكنه استطاع التصدي لها بدرجة عالية من الخبرة والتفاني ، مما جعله جديرا بالامتنان واحترام بلدان كثيرة . ويسعد وفد بلدي أن يضم صوته الى اصوات العديد من الوفود التي أعربت عن مشاعر التقدير للعمل الذي يتسم بمهارة عالية والذي انجزه ذلك الفريق في وقت قياسي .

ويذكرنا الأمين العام بشكل ملائم في مذكرته انه في الوقت الذي نخطع فيه بالنظر في تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، تواصل المنظمة مواجهة أزمة مالية خطيرة ومباشرة . ويستطرد قائلاً :

"ولا يزال من غير الممكن حتى الآن القطع بما إذا كانت الأمم المتحدة ستظل قادرة على الوفاء بجميع اعبائها المالية في الشهور الأخيرة من هذا العام . بيد أنه من الواضح ، على أي حال ، أننا لن نتغلب على الأزمة على نحو مرض قبل أن نهتدي الى طرق لكي نعالج أسبابها الجذرية علاجا ناجعا ، وهذه الأسباب ذات طبيعة سياسية في المقام الأول ، عل نحو ما ذكرت سابقا" .

(A/41/663 ، الفقرة (١))

لذلك ، فإننا ونحن ندرس التوصيات المفصلة للفريق ، ينبغي ألا يغيب عن نظرنا هذا العنصر الهام والأساسي . لقد أشارت بعض الآراء السياسية مفهوميين واسعين على الأقل وردا على لسان نقاد الأمم المتحدة . الأول يقول ان الأمم المتحدة تخضع لسيطرة الأغلبية المستبدة لبلدان العالم الثالث ، التي تستخدم قوتها العددية بطريقتة تجعلها تسيطر سيطرة كاملة ومطلقة على المنظمة ، مما يحبط احباطا تاما تطلعات ورغبات الاقلية التي تقدم الدعم المالي الأساسي للمنظمة . وقد ذكرت الميزانية كمشال يبين كيف أن الدول الصغيرة تتمتع بسلطة تفوق السلطة التي يتيحها لها اسهامها المالي وانه لا بد من إجراء تغيير جذري .

والمفهوم الثاني أو الزعم الثاني يتمثل في أن البلدان الأصغر ، لا سيما البلدان الأفريقية ، تعارض الإصلاحات الرامية إلى تحسين أداء الأمم المتحدة وأن مواقفها لا يحفزها أي شيء أكثر من رغبتها في الحفاظ على امتيازاتها ومنافعها الضمنية واستمرارها .

اسمحوا لي أن أعرض لمفالطات هذين المفهومين . فيما يتعلق بمسألة الأغلبية المستبعدة المزعومة نعرف أن سلطات أجهزة الأمم المتحدة ، لا سيما الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ترد بالتفصيل في ميثاق الأمم المتحدة . ونعرف أن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يتمتعون بسلطات مقيدة لها أهمية قصوى وقاطعة في إدارة هذه المنظمة ولا تسيطر عليها الجمعية العامة على الإطلاق ، على الرغم مما يدعى بالأغلبية المستبعدة . وهنا تطرأ على ذهني سلطة حق النقض ، وتعيين الأمين العام ، ومستويات التوظيف في أجهزة الأمم المتحدة . وفيما يتعلق بهذه النقطة الأخيرة قد يرغب الممثلون في فحص الوثيقة A/C.5/41/L.2 ، وهي تقرير الأمين العام بشأن مسائل الموظفين والتي تبين تكوين الأمانة العامة . ومجرد الدراما العجلى للتقرير توضح مدى التأثير الذي تمارسه "الأقلية المضطهدة" في الأمانة العامة بالمقارنة بالأعضاء الذين ينتمون إلى "مجموعة الأغلبية المستبعدة" . ويتوجب علي أن أنوه بأنه طبقاً لذلك التقرير فإن بعض أعضاء المجموعة الأخيرة لا يتمتعون بأي نوع من التمثيل على الإطلاق داخل الأمانة العامة وأن بعضهم الآخر لا يمثل إلا بموظف واحد أو موظفين اثنين فقط .

وفيما يتعلق بالشؤون المالية ، فمن الجدير بالملاحظة أيضاً أن البلدان الصغيرة ليس لها رأي فيما يتعلق بذلك الجزء من ميزانية الأمم المتحدة الذي تموله التبرعات ، التي تتحكم في تلك الأجهزة الهامة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الصحة العالمية وكلها ذات أهمية حيوية للبلدان النامية . كما ينبغي أن نتذكر أيضاً أن البلدان النامية تصوت مع البلدان المتقدمة على عديد من القضايا التي تطرح أمام الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالزعم القائل إن البلدان الأصغر لا تؤيد المقترحات الرامية إلى تحسين أداء المنظمة فليس هناك ما هو أبعد عن الحقيقة من هذا .

وأنا أقول ان الجمعية العامة تمثل صرحا حيا يشهد على العصر الاستعماري ، لان غالبية البلدان التي تتألف منها الامم المتحدة كانت في وقت ما مستعمرات خاضعة لدول ، من حسن حظها ، انها تجلس الان جنبا الى جنب معها . ومن ثم ، فإن عدد البلدان الممثلة هنا نتيجة مباشرة للسياسات التي اتبعتها الدول الاستعمارية في وقت ما ، واعتقد انه ليس من الخروج عن المألوف ان انوه الى انه اذا كانت هذه السياسات قد ناسبت مقاصدها في مرحلة من مراحل التاريخ فإن تلك العواقب بعيدة الاثر ليست ممنوع بلدان العالم الثالث .

لقد لعبت الامم المتحدة دورا حاسما وحيويا في الكفاح ضد الاستعمار ولاتزال في الحقيقة تواصل هذا العمل حتى اليوم فيما يتعلق بمخلفات السيطرة الاستعمارية ، كما يحدث في ناميبيا . وهكذا فإذا كانت الامم المتحدة تتمتع بمثل هذه الاهمية القاطعة في انجاز التحرير السياسي لافريقيا فكيف يمكن لافريقيا الا ترغب في تعزيز الامم المتحدة وكل اجهزتها بغية ضمان البقاء الطويل الامد للمنظمة ووجودها الدينامي ؟

بيد ان الامم المتحدة اثبتت اهميتها بالنسبة لافريقيا وغيرها من بلدان العالم الثالث ليس في مجال الحرية السياسية فحسب ، بل في ميادين اخرى عديدة أيضا ، لاسيما في القطاع الاقتصادي وفيما يتعلق بالكوارث والنوازل الطبيعية . والقرار الذي اتخذ هنا هذا الصباح فيما يتعلق بالسلفادور هو خير مثال على ذلك .

وفي وقت سابق من هذا العام عقدت الامم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة لتعالج بالتحديد الازمة الاقتصادية التي تواجهها افريقيا . وكانت المداولات التي دارت في تلك الدورة الاستثنائية ذات اهمية كبيرة بالنسبة لافريقيا ، ويحدونها الامل في الا تتوقف نتائجها مع جفاف المداد بل ان تولى أعلى درجات الدعم من البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الرخاء الاقتصادي .

وفيما يتعلق ببلدي اوغندا ، التي مرت بسنوات من الحكم الاستبدادي تحمل خلالها شعبها ما لا يحصى من المعاناة ، فمطروح امام الجمعية العامة تقرير للأمين

العام (A/41/593) ، معنون "المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الفوسية في حالات الكوارث : البرامج الخاصة للمساعدة الاقتصادية - تقديم المساعدة الى أوغندا" . هذا التقرير يوضح المشكلات الاقتصادية التي تواجهها بلدي الآن ، ويلتمس دعم اعضاء الامم المتحدة لتقديم المساعدة لشعب اوغندا . هذه الوثيقة التي سيتكلم عنها وفدي بمزيد من التفصيل في اللجنة المختصة تكتسي اهمية كبيرة بالنسبة لبلدي التي تقدر مساعدة الامين العام في تقديم التقرير تقديرا كبيرا .

وتدلل الاعتبارات التي اوضحتها للتو على ان بلدان العالم الثالث تقدر هذه المنظمة على نحو كبير . ومن ثم فإن وفدي يؤيد تأييدا كاملا كل التحركات الهادفة الى تنظيم المنظمة بغية زيادة فعاليتها لبلوغ مقاصدها التي انشئت من اجلها في ضوء الظروف الراهنة . ومع ذلك ، يجب ان يؤخذ في الاعتبار ان تقرير فريق الخبراء له اشار بعيدة المدى ، ويقترح في بعض الحالات اجراء تغييرات جذرية . ينبغي دراسته دراسة دقيقة ومستفيضة . ويجب الا نستسلم لآغراء اتخاذ قرارات متعجلة قد تخلف وراءها نقاط خلاف دون انجاز الحلول المرغوب فيها للمشاكل الاساسية . وسيكون ذلك اساءة للامم المتحدة .

لقد اقترح البعض انه حيث ان عددا من التوصيات قد اعتمده الفريق بإجماع الآراء ، ذلك الفريق الذي جاء تكوينه ممثلا لكل المناطق فإنه ينبغي اعتماد التقرير كمجموعة كاملة نتيجة لهذا . ووفدي لا يؤيد فكرة المجموعة المتكاملة . نحن نرى انه ينبغي علينا دراسة التوصيات في ضوء فائدتها ، وان نعدل تلك التي نجدها مقبولة او نعمتها .

وسيتقدم وفدي بملاحظات مفصلة بشأن التوصيات الواردة في التقرير حينما يطرح البند للمناقشة في اللجنة الخامسة . وفي هذه المرحلة استطيع ان اصرح على نحو عام اننا نتفق مع اتجاه التفكير ومرمى الحجة الواردة في الفصول من الاول الى الخامس من التقرير . ومع ذلك هناك تحذير واحد وهو ان أي تخفيضات في مستوى الموظفين في اجهزة الامم المتحدة يجب ان تتم على ضوء الحاجة الى الابقاء على التوزيع الجغرافي العادل للمناصب كما نمت على ذلك القرارات ذات الصلة للجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالاقتراح الخاص بضرورة خفض المناصب في الميزانية العامة على مستوى وكلاء الامين العام ومساعدى الامين العام بنسبة ٢٥ في المائة في غضون ثلاث سنوات أو أقل ، فإننا نرى ان العدد الامثل لهذه المناصب فضلا عن مناصب أخرى لن يتحدد إلا بعد اعادة تنظيم الاقسام كما أوصى بذلك الخبراء . وبعد هذا العمل قد يبدو من المستحسن ان يزداد العدد الملائم لوكلاء الامين العام ومساعدى الامين العام على أكثر من ٧٥ في المائة من المستويات الراهنة لهذه المناصب .

وفيما يتعلق باجراءات التخطيط والميزنة فإن التقرير ذاته يوضح ان اللوائح القائمة التي وصفتها الجمعية العامة لم يتم التقيد بها تماما في الماضي . وعلى سبيل المثال يقرر الخبراء في الفقرة ٦٠ صفحة ٢٦ من التقرير ان .

"اجراءات اتخاذ القرار الحالية ، فيما يتعلق بالاولويات لا تتفق مع

الاجراءات المنصوص عليها في اللوائح والقواعد" . (A/41/49 ، الفقرة ٦٠)

واذا كان هذا سليما فإنه يبدو لنا انه بدلا من انشاء اجهزة جديدة في هذا الميدان ، على سبيل المثال لجنة البرنامج والتنسيق على نحو ما ورد في الخيار (أ) من ضرورة اتخاذ التدابير التي تكفل ان يتم التقيد بالقواعد الراهنة لاسيما تلك التي تتمثل باجراء المشاورات مع الدول الاعضاء في مرحلة مبكرة من الميزنة . تلك القواعد القائمة لم تثبت عدم ملائمتها إذ أنها لم توضع موضع التنفيذ على الاطلاق ، ومن ثم ينبغي تنفيذها قبل تقييمها على نحو موضوعي .

ومما يثير قلق وفدي ان الهيئة المقترحة لكي تحل محل لجنة البرنامج والتنسيق والتي اقترح " ان تشارك في عملية وضع الميزانية والتخطيط منذ البداية وطوال العملية" قد تقوض أيضا سلطات الدول الاعضاء فيما يتعلق بالميزانية وتتعارض مع قرارات الجمعية العامة . وينطبق هذا على وجه الخصوص بديباجة المقترح (١) الواردة في الصفحة ٣٩ من التقرير . واذا ماحدث ذلك ، فسيعد إجحافا بسيادة الدول الاعضاء وهو أمر لايمكن لوفد بلادي أن يقبله . ونحن نشعر بالقلق أيضا إزاء المقترحات المطروحة في هذا المجال ونأمل ألا تنتقص من اختصاصات الامين العام فيما يتعلق بوضع الميزانية .

وكما ذكرت سابقا ، فإن وفد بلادي سيسعه الاشتراك في مداوات اللجنة الخامسة فيما يتعلق بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي . ولقد حرصت ، في بياني هذا ، على ان أؤكد لهذه الجمعية تقدير بلادي البالغ للأمم المتحدة وتفانيها وشجبها للادعاءات في الماضي فيما يتعلق بموقف دول العالم الثالث لانها ادعاءات لا أساس لها من الصحة . وآمل أن تقبل كل الاطراف المعنية هذه التأكيدات بروح من حسن النية والاخلاص اللذين استخدمتهما في نقلها اليكم .

واعتقد ان العديد من التوصيات التي قدمها الخبراء ستقبل ، في نهاية المطاف ، من جانب الجمعية . ومع ذلك ، ينبغي لكل الاطراف المعنية أن تلتزم ، قبل كل شيء التزاما مجددا بمثل الأمم المتحدة ومقاصدها وأهدافها وان تسلم بدورها الفعال في عالمنا المعاصر المعقد .

وينبغي لنا ان نذكر دائما انه لايمكن لأي إصلاح أن يعزز هذه المنظمة القيّمة ما لم يقترن بإرادة سياسية تتيح الفرصة أمام الأمم المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥